مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محضر الجلسة 435

التاريخ: الثلاثاء 17ربيع الاول 1426 الموافق(2005/04/26).

الرئيس: للمستشار السيد أحمد القادري الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشرين دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وخمس وخمسين دقيقة بعد الزوال.

جدول الاعمال: الأسئلة الشفهية

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نعلن عن افتتاح هذه الجلسة التي تنعقد طبقا لمقتضيات الفصل 56 من الدستور والمخصصة للأسئلة الشفهية وأجوبة الحكومة عليها.

كما في علم المجلس الموقر أن بعد هذه الجلسة ستعقد جلسة أخرى لدراسة النصوص التشريعية الجاهزة والتي اجتمع المكتب اجتماعا صبيحة هذا اليوم وحدد المشاريع المبرمجة في مشروعين، إذن ثلاثة الآن، قبل مناقشة الأسئلة والاستماع إليها توصلت الرئاسة بطلبات الإحاطة من مجموعة من الفرق فعملا بالنظام الداخلي أعطي الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الشعبية لتقديم طلب الإحاطة.

المستشار السيد محمد الجوهري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين، إخواني،

نشرت بعنوان مثير صحيفة يومية واسعة الإنتشار خبرا بصيغة هل أن البرلمانيين يمارسون مسطرة التزوير واشارت في هذا الخبر إلى أن الإدارة العامة للأمن الوطني فتحت تحقيقا في الموضوع وأوردت إسم الأستاذ النقيب عبد الرحمن لبداك نائب رئيس مجلس المستشارين والمستشار السيد يوسف التازي، اجتمعت كل مكونات البرلمان هذا اليوم من رؤساء فرق ورؤساء لجن وأعضاء مكتب وتداولت على لسان واحد وبشكل جماعي وتضامني وتقييمي لهذا النوع من الصحافة ولهذا النوع من الإعلان واتفقت كلها على التنديد وعلى الوقوف وقفة واحدة لحماية المؤسسات واتفقت كذلك على الاتصال بالسيد الوزير الأول وبالسادة الوزراء في الحكومة، المسؤولين كلهم والمعنيين وذلك من أجل حماية المؤسسات من جهة ومن أجل تطبيق القانون من جهة ثانية. إذا كان الأمر يتعلق بالبرلماني، فإن للبرلمانيين حصانة، وللدبلوماسيين حصانة وللوزراء حصانة وأن قانون الحصانة الذي وقع التشريع بشأنه في السنة الماضية ونشر الآن فيما يخص طريقة وكيفية مسائلة والبحث في مواجهة السادة البرلمانيين. فهناك مسطرة خاصة وكل بحث وكل مسطرة هي سرية أكثر وإن النشر يعتبر في القانون عقوبة إضافية ولا يمكن أن يقع النشر لأي شيء ما إلا بإذن من القضاء بالإضافة إلى أنه إذا كان يتعلق الأمر بأشخاص نعرفهم بنزاهتهم وحدقهم ومروئتهم ووطنيتهم في مسارهم السياسي وفي مسارهم المهني فإن الأمر إذا تعلق بالسيد عبد الرحمن لبدك فإننا نزكيه ونزكي مساره كذلك مواقفه ومواقف الدفاع ومواقف الشهامة ومواقف الكرامة وبطبيعة الحال فنحن ندين هذه الطريقة في التعامل والصحافة هي وسيلة من وسائل تقدم البلاد وهي سلطة من السلطات التي نعتز بها جميعا ونعترف لها بدورها في تقدم البلاد ونعترف لها بدورها. في الضرب على أيدي المفسدين ونعترف لها كذلك بكل الأدوار التي تقوم بها لأنه هناك حقوقا لكل الأفراد مهما كانوا وكيف ما كانوا وهناك قانونا فوق الجميع يجب أن يحترم بكل صدق وبكل نزاهة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد أحمد البنا رئيس فريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء:

إخواني المستشارين،

تكملة للإحاطة التي عملها السيد الرئيس اللي قبل مني. فالجريدة في الحقيقة اللي برزات الخبر بواحد الشكل كبير. فتح تحقيق حول اتهام برلمانيين يعني كتمس المؤسسة كلها وجميع البرلمانيين وكتقول أنها أمرت بأمر من الإدارة العامة للأمن الوطني فتح هذا التحقيق، نعم نحن مع فتح هذا التحقيق ولكن نطالب كمؤسسة برلمانية فتح تحقيق حول من سرب هذه الوثيقة إن كانت وثيقة عندها مصداقية، كيدارت حتى تسربت لأنه فتح تحقيق خصو يتم في واحد السرية كاملة وخصنا نفتحوا تحقيق كيف دارت هذه الجريدة حتى توصلت لهذه الرسالة. فالرسالة في الحقيقة والموضوع اللي هو مديور في الصفحة الأولى للجريدة هو تيحكم على السي عبد الرحمن لبدك، يعاقبه ثم العقاب إذن كيف غادي نديروا حتى نردوا الإعتبار للسي عبد الرحمن لبدك في حالة ما عدم تبوث هذه الشكاية الكيدية، أشخاص بدون عناوين، أسماء بدون لقب عائلي باستثناء اللقب العائلي الذي ذكر فيه السي عبد الرحمن لبدك.

نحن نتضامن مع السي عبد الرحمن لبدك لأننا نعرف نزاهته، لأنه

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

نعتبره من المؤسسين أو من الناس الذين دافعوا على هذه المؤسسة، عمل ليلا ونهارا من أجل الوقوف بهذه المؤسسة إلى ما وصلت إليه. نحن نتضامن مع السي عبد الرحمن لبدك لأنه نعرف مصداقيته، نعرف إخلاصه نعرف أنه إنسان لا يخاف لومة لائم، إنسان صارم في المواقف التي يجب أن تكون فيها الصرامة. نحن نتضامن مع السي عبد الرحمن لبدك لأنه البارح، الأمس القريب الحكومة تضامنت مع وزير من أجل خبر رمز إلى أنه يعني الوزير، وحوكم الصحفي ووصلت به المحاكمة أنه دخل السجن فنحن نؤازر السي عبد الرحمن لبدك ونستنكر هاذ الأخبار التي تسبق التحديدات وتسبق القضاء الخبر لأن الآن الخبر سيؤثر على القضاء إن كان هناك قضاء. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري، الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الحزب الوطني الديمقراطي السيد سعيد التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة وفي البداية اسمحوا لي أن أذكر بشيء فإذا قال أبو العروبة والإسلام محمد الخامس طيب الله مثواه، من هنا بدأت الديمقراطية والدفاع عن الصحافة، تعليق حر والخبر مقدس ماشي باش نوصلوا لهذا المستوى الذي وصلنا إليه اليوم.

فنحن كنتخالفوا مع السي عبد الرحمن لبدك في التسيير ديالو كنائب الرئيس الثاني في إطار المجلس وغير نهار الجمعة كانت عندي معاه خلافات ولكن مواقف من هذا النوع حنا كنعرفوا النزاهة ديالو وكنعرفوا الإستقامة ديالو واشتغلنا معاه وقبل من هاذ الشيء السي عبد الرحمن لبدك محامي ونقيب سابق ومسجل بهيئة المحامين والمحامات كنعرفوا المهنة ديالهم واسمحوا لي السيد الرئيس وأنتم محامي كنعرفوا أنكم المجلس الأعلى ما كيتقبلكم حتى من بعد عشر سنوات ديال المزاولة، السي عبد الرحمن لبدك مقبول لدى المجلس الأعلى عندو ثلاثين عام ديال المزاولة وهذا دليل كافي أن هذا رجل نزيه. حنا لا اذهب إلى التحقيق وإلى المحاكمة حتى شي حاجة ما غادي تنفع لا مع وليدات السي عبد الرحمن لبدك ولا مع عائلته وعلى ماكيفاش تصاب السي عبد الرحمن لبدك تمس في كرامته وحنا كفرق كاملين بدون استثناء. فحنا متضامنين مع السي عبد الرحمن لبدك كشخص يمثل هذه المؤسسة التشريعية التي ندافع عنها لأننا لا نقبل هذا وهذا شيء مرفوض مرفوض تماما وحنا بجانب السي عبد الرحمن لبدك لشيء واحد لنزاهته المعروفة عليه منذ ما تعاملنا معاه سواء داخل المجلس أو خارج المجلس وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق الحزب الوطني الديمقراطي الكلمة للسيد رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية مولاي إدريس العلوي.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، في الحقيقة كانت عندنا إحاطة أخرى تتعلق بالمجال السياسي والمشهد الإعلامي ولكن الشيء بالشيء يذكر في الحقيقة اليوم أنا كنت أطالع الصحف مازلت أحس بواحد المرارة لحد الآن واش في هذه البلاد ما فيها غير الفوضى الإعلامية. واش الإعلام ديالنا وصل واحد الدرجة ديال اللي جاء من هب ودب يقدف في هذا وهذا وفي أعراض الناس وينبش في هذا، كيفاش؟ أنا في الحقيقة لا أفهم في الدول الديمقراطية كنعرفوا..... كنعرفوا liberation إلى آخره. كنعرفوا ولكن أعراض الناس وهاذه المجانية والمكيدة هذا لا يفهم، هذا راه فوضى السيد الرئيس وحنا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية عبرنا على الموقف في الصباح، حنا كنتضامنوا مبدئيا مع السيد عبد الرحمن لبدك لماذا؟ لأنه جوج الأمور، الطريقة أولا باش تقالت في الصحيفة لاشكلا ولى مضمونا هذا يمس الجميع، جميع المواطنين لماذا؟ كيفاش الإنسان تقدفو في أعراضه وفي أخلاقه وكرامته ووراءه تاريخ ديال 30عام ديال المهنة ووراءه مستشار من أول وهلة وحنا كنعرفوا عليه الكثير، واش هاذ الخبر فعلا كيهم المواطنين؟ أظن لا. هذي في الحقيقة من الدسائس الكبرى، هاذي راه كالها الزميل ديالي الخبر راه مقدس واتصلنا مع السي عبد الرحمن لبدك وكال لينا، راه أسيدي ماكاينش ذاك الشيء والقضاء له الكلمة الأولى والأخيرة وكاين السر، حنا زملاء كاملين فينا المحامين أنا براسي مستشار مقبول لدى المحاكم، كل واحد كيعرف القانون هنا، كيفاش هذه ألمور هذه؟ لهذا السيد الرئيس، حنا في فريق الحركة الديمقراطية وهاذ القضية ما مساتش غير السي عبد الرحمن لبدك هاذ الشيء راه جاي مسلسل، كاين السيد ألأمين العام السي عرشان كذلك تعرض لهذه الأمور كاملة ديال القذف والسب وديال هذي وهذي إلى آخره حنا مع الحق ومع القانون ومع احترام القانون ومع احترام القانون. لهذا الحكومة مطالبة، السيد الوزير ألول مطالب باش يتبع هذه القضية من أولها إلى آخرها لأن مس المؤسسات راه كتبدى من مجلس المستشارين غدا تبدأ في مؤسسة أخرى وحنا غاديين لهذا هذه الفوضى لابد لها من وضع حد لهذه ألأمور ونقولها بصرامة كبيرة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد محمد المنصوري رئيس فريق الحركة الوطنية.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات المستشارات المحترمات،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع ذاك الشيء اللي سمعتو في الصباح السيد الرئيس وأنتم حاضرين وجميع رؤساء الفرق ورؤساء اللجن وأعضاء المكتب، كل واحد أخذ الكلمة وندد بهذه الأعمال اللي هي اسمحوا لي أن أوقول أقل ما يمكن أن أقوله أنها أعمال دنيئة، لماذا؟

لأننا كنمسوا بممثلين الأمة، بمعنى على أن المواطن المغربي ماكيعرفش يختار الممثل ديالو. وهذا في الواقع، لا يشرف لي الصحافة اللي هي دوما في ذاك المكان، كنضربوا الطبلة وكنفوتو باش ندالعوا عليها. لما هذه الجريدة بنفسها تعرضت لإعتداء حنا كنا من الأولين اللي وقفنا بجانبها، وقفنا بجميع الصحافة اللي هي كتمس في الحرية، في حريتها في التعبير في حريتها في الوجود، في حريتها على أنه تستحق جميع الأخرى الدعم ولكن مع الأسف الشديد حضرات السيدات والسادة أننا في فريقنا لكل مرة كتحدث شي حاجة وإلا كنتمسو لو كان ذاك الشي اللي كيتقال علينا بأنه موضوعي يكفينا حضرات السادة وبغيث نشير ليكم على أنه تيكولوا بأنه الإنسان كيحمد الله، بعض المرات راه كاين في الشر كاين الخير، كان السي عبد الرحمن لبدك الرئيس بتاعنا، كان في هذا المنصب اللي أنا فيه اليوم واللي كانوا كيتعاملوا معاه جميع السادة المستشارين والمستشارات بأخلاق بآداب. الرجل معروف بأنه من عائلة طيبة ديال المقاومين، الوالد ديالو رحمه الله كان رجلا مقاوما، كان عليم يدالع عن الحق والإبن ديالو اختار نفس النهج مشى للقانون وهو رجل اللي هو مارس في الرياضة مارس في الفن، مارس في القانون وصل للمرة الأولى والمرة الثانية والمرة الثالثة باش يكون نقيب المحامين وأش من هذا وذاك على أنه الخليفة الأول ديال جمعية المحامين ديال المغرب وهاذ الرجل واش غادي يتنازل واحد الدرجة باش غادي يمشي عند الفقراء ويقول ليهم اعطيوني 40 ألف درهم ما عدا الله وهذا، يطمئننا بلسان واحد لى المعارضة ولى الأغلبية كلهم نددوا، السيدات والسادة المستشارين كنشكرهم لأنهم اتصلوا بنا وقالو لينا هاذا ما يمكنش وهاذ ماشي تاعكم. الآن أش تنقولوا؟ تنقولوا على أننا نتأسف لأننا وصلنا إلى هذه الوضعية نوصلوا إلى هذه الوضعية لأنه هذي ما كتخدمش البلاد وحنا محتاجين باش نبقاوا نتعاطاوا للفقر ومحتاجين على أننا نتعاطاوا للتهميش في السياسة، بعض المناطق وبعض الفقراء كتعطاوا لبعض المشاكل اللي كنعيشوها ومنخليوش صاحب الجلالة لوحده، هو اللي غادي يبقى يكالح بوحده، لابد أننا نحترم هذه المؤسسات لأنها الوحيدة والقادرة اللي يمكن ليها تدافع على جميع المواطنين وبالتالي تنقول على أنه تنخدم باش نشكر الجميع على التضامن اللي هما أدلوا به وجميع الفرق البرلمانية وجميع الناس اللي اتصلت بنا من خارج البرلمان ونيساندونا وتيقولوا لينا نحن معكم لأننا تنعرفوا بأنكم رجلا كرماء وبأنكم ما يمكنش أنكم ما يمكنش تنزلوا لهذه الدرجة وشكرا للجميع مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق، الكلمة للسيد الدرمومي السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في الحقيقة بغينا تطرحوا الموقف ديالنا في هذه القضية ماشي باش ندافعوا على السي لبدك أولى على عمر أوزايد ولكن القانون والمسطرة الجنائية وعلى المنصب ديال مثلا المتهم كنعرفوا بأنه القانون، الإنسان ما تيكون يتهم إلا ملي النيابة العامة والتحقيق تيفضي وتيتحكم وهكذا يجي واحد الصحالة كتبدى تكلم دائما على الناس، إيوا دبى المشكل محطوط خطير، إما الصحافة تعاقب وإما إلى كان هاذ الشيء يتعاقب ولكن ماكانش على الصحالة باش تصرح هاذ التسرع خصها تنتظر، حتى تكون عندها معلومات مدققة يمكن 80 أو 90٪ ديال التهمة تكون حقيقية هاذ الشيء تيكون في البلدان المتقدمة، تيكون عندهم معلومات صحاح وعملية داك الساعة enchainé اللي هضروا عليه الإخوان هو enchaine في الحقيقة تبهض على كل شيء ولكن عندو ملفات صحاح وعندو توابت صحيحة وملي مثلا تينوض سي واحد مثلا تيبغي يحاكم فيهم تيجيب هو الوثائق ديالو وفي غالب الأحيان دائما هو اللي تيربح عرفناه منذ 40 عاما و 50 عام الملفات ديالو تقريبا 70٪ أو 50٪ ديال القضايا تيربحها علاش؟ لأنهما تيجيش ويعطي واحد الخبر هكذا خطير لأننا اليوم في الحقيقة في واحد الموقف حرج.

أولا الرئاسة ديال مجلس المستشارين خصها تأخذ الموقف ديالها مع السيد وزير العدل ووزير الداخلية باش إلى كانت شي حاجة حقيقة نتمشاوا. مكانش شاي الجريدة حتى هي خصها تعاقب هذا هو الموقف ديالنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار المعطي بنقدور.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال نتكلم اليوم ونضع نصب أعيننا أننا موضوعنا هو السلطة الرابعة الصحافة وكلمة سلطة يكفيها نزاهة وفخرا أنها صنفت من بين المكان أو الصفوف التي توضع فيها السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والسلطة الرابعة فكان الشيء الذي نريد لصحافتنا أن تكون تتصف بالإختصاص وتتصف بالتأهيل والشفالية.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

فعندما نجد خبرا المفروض منه أن يكون مقدسا قبل أن يتشكك أو يمر إلى الشك وإلى ظننا نأخذ منه الصفة وهو قدسية الخبر، فمن ثم نريد من كل الأقلام التي تتناول مواضيع أن تضع في تفكيرها وفي عملها أن من وراء كل كلمة قراء فلابد أن تحمل إليهم خبرا مقدسا.

فعندما السيد الرئيس نلصق تهمة بشخص بريئ قد تكون الغاية كما يقال لشيء في نفس يعقوب فكان من باب الأحرى وألولى أن نتحقق من النوازل ونتأكد منها لكي نؤدي الرسالة كما هي فعندما نلاحظ غير ذلك نتأسف لذلك نحن نسجل في هذا الموقف وغيره وما يكتب في كثير من الصحف بأشياء تأتي عبر الهاتف أو تأتي عن طريق العنعنة وتفتقد للمصداقية نسجل في فريقنا استياءنا في كل ما نشر في حق كل شخص وبالأحرى في حق مسؤول والغاية من هذا الشيء الذي ينشر هو المس بشخصه ومكانته والمس كذلك بالمؤسسة التي ينتسب إليها فنحن نربأ لمستشارينا أن تلصق بهم هذه التهم ونتضامن من مع أخينا السي لبدك الذي يعرفه الكل ونهيب بكل المسؤولين عن كل عنوان أن يختاروا من بين من يتعامل معهم من كتاب وصحفيين الأشخاص الذين يقدسون الخبر ويؤدون الرسالة. فالرسالة جسيمة فلابد من أن تحترم وتحصن. ومن ثم أما حان الوقت نحن كذلك لينحمي كجهاز تشريعي وكذلك الجهاز التنفيذي بتحصين هذا العمل بقوانين نسلك بها ما سلكت الدول التي لها عراقة ولها تاريخ في هذا الميدان بسن نصوص قوية توقف كل صاحب مخالفة عند حده ومن تم نحاول أن تعطي للخبر قدسيته كما ينتظره الكل. فنحن شواقون وشغوفون بقراءة الأخبار التي تمتاز بالشفالية. نريد الصدق والتحرك ونريد كذلك المعقولية في كل ما ينقل ومن ثم فهذه ثقالة يجب أن نلقنها كما تلقنا لأبناءنا ولأنفسنا وإلى كل مسؤول عن القلم أن يحمل لنا شيئا نبحث فيه عن ضالتنا ويشقي غليلنا في هذا الميدان نحن السيد الرئيس، نتضامن مع أخينا ومع من كتب في حقه شيء مغلوط نهيب مرة أخرى بذوي النيات الحسنة والأقلام أن تترفع وتؤدي رسالتها حتى تكون ضمن السلطة الرابعة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

- شكرا السيد رئيس الفريق، الكلمة للسيد المستشار فوزي بنعلال عن الفريق الإستقلالي.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

نحن بدورنا نندد بهذا ألأسلوب في التعامل وفي التعاطي لمثل هذه الأشياء وخصوصا ما نشر اليوم بهذه الجريدة.نعتبره مسا بكرامة مستشارين محترمين تابعين لمؤسسة تشريعية محترمة. إننا نسجب مثل هذا التعامل ومثل هذا النشر الذي لم يبنى على دلائل ولى إثباتات ولى على أي شيء ونقول كذلك إننا إذا كنا في مجلس المستشارين مؤسسة تشريعية محترمة لازالت محمية بحصانتها وبكل هذا الثقل ديالها. فكيف للمواطن العادي أن يتصرف مع هؤلاء الذين يتعاملون بدون أخلاقية وبدون مهنية لأننا إذا تفحصنا هذه الجريدة التي نشرت هذا الخبر. فطبعا الغاية منه هو الزيادة في المبيعات لأنه إذا تفحصنا داخل الجريدة تبني سياستها على الزيادة في البيع وطبعا أن الداخل ديال الجريدة نجد هنا فضائح وهناك جنس وواحد العدد ديال المسائل كلها. فلهذا وكل هذا من أجل الزيادة في المبيعات ونحن نعرف هذا ولكن نحن ضد نشر مسائل من هذا النوع وحزب الاستقلال مع حرية الصحافة ولكن الصحافة اللي تكون مسؤولة وتكون عندها مسؤولية وتنشر بإثباتات ودلائل لأنه حتى واحد ما بعيد عن القانون ولهذا نحن بدورنا في حزب الاستقلال نندد ونتضامن مع المستشارين المحترمين ونندد بهذا النشر السلبي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن السي محمد بلحسن عن فريق العهد.

المستشار السيد محمد بلحسن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

يشرفني أن احيط المجلس الموقر بما أصبح يتعرض له البرلمانيون من حملات متواصلة للتشهير وشكايات كيدية الهدف منها التشويش على سمعتهم وبهذه المناسبة باسم فريق العهد فإننا نعلن تضامننا مع زميلنا وأخينا الأستاذ النقيب السي عبد الرحمن لبدك الذي تعرض لشكاية كيدية تهدف إلى المس بسمعته وشرفه ونطلب من الإخوة البرلمانيين أن نقف وقفة رجل واحد إلى جانب أخينا وصديقنا الذي عهدنا دائما شريفا، نزيها متواضعا في عمله غيورا على هذه المؤسسة الدستورية سواء عندما كان رئيسا لفريق الحركة الوطنية الشعبية أو عندما تقلد المسؤولية في مكتب المجلس كنائب ثاني للرئيس وهذا خير دليل على الثقة الذي يحضى بها من طرف الجميع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق، إذا سمحتم إلتحق بنا في هذه اللحظة وفد عن مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة السيدة كولن بريسيير رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية ويسعدني أن أتوجه باسمكم إلأى الوفد الكريم أعضاء مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بأحر عبارة الترحيب منوها بالمناسبة بهذه الشخصية الكبيرة صديقة المغرب والمغاربة كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء الوفد المرافقين لها وهي مناسبة ثمينة نشيد من خلالها بالعلاقات التاريخية التي تجمع بين المغرب وفرنسا وبين قائدي البلدين جلالة الملك محمد السادس نصره الله والرئيس الفرنسي جاك شيراك أرحب بكم وأتمنى لكم مقاما

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

سعيدا وشكرا لكم على مبادرتكم وننتقل الآن إلى متابعة الإحاطة وأعطي الكلمة للسيد عبد الرحمن نيابة رئيس فريق التحالف لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في الحقيقة الكلمة التي سأتناولها باسم فريق التحالف الإشتراكي فرض عليها ظرف الحال ألا تكون في إطار نقطة إحاطة بقدر ما هي تعبير عن موقف عن ما صدر بخصوص أو ما نشر في أخينا السي عبد الرحمن لبدك في إحدى الصحف اليومية والتي سبق لزملائي رؤساء الفرق أن أشاروا بكثير من التفصيل فيما يتعلق بتزكية شخص أخينا السي عبد الرحمن لبدك والكلمة التي أتناولها باسم فريقي في الحقيقة ليست لتزكية أخينا عبد الرحمن لبدك لأن ما نشر في حقه لايمث بصلة إطلاقا لما عرف عنه ولما عرف عن سلوكه ووطنيته واستقامته في جميع المواقع التي تواجد فيها والذي ألمني في الحقيقة ليس المس الذي تعرض له أخونا عبد الرحمن لبدك لأن شخص أخينا عبد الرحمن لبدك وسمعته ووطنيته كل ذلك فيه كفيل بأن ينزهه عن ما نشر في حقه الذي ألمني وباسم فريق التحالف الإشتراكي أقول هذا الذي ألمني أكثر ما آلت إليه وما وصل إليه بعض من صحافتنا وليس بودنا في هذه اللحظة إلا أن نتألم لهذا المستوى لأنه كما سبق لزملائي من قبل أن أشاروا إلى ضرورة تقديس الخبر وهذا ما نشر في حق عبد الرحمن لبدك أبعد ما يكون عن التقديس للخبر ثم قلت لايسعني إلا أن أتألم لما آلت إليه صحافتنا ونرجو لها ونرجو لصحافتنا أن نتنزه ونترفه عن مثل هذه السلوكات حتى تكون بالفعل خدومة لبناء الديمقراطية في بلادنا والسلام عليكم، السيد الرئيس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الدكتور الخضوري رئيس فريق الإتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس:

حنا بدورنا في فريق الإتحاد الإشتراكي لا يمكننا إلا أن نكون بجانب الأستاذ النقيب عبد الرحمن لبدك لأنه زميلنا ولأنه لم تتبث إدانته ومبدئيا نحن ضد أي قذف وأي تشهير بأي شخص فمعنا مسؤولين على الصعيد الحكومي ضد أي قذف في أي شخص لم تتبث إدانته. الحرية عندها الحدود ديالها ولكن ما كنشهروا بشي واحد حتى كتتبت الإدانة ديالو. الموقف ديالنا هو موقف مبدئي هو هذا. أترك للجهات المعنية من عدالة وامن باش تقول الكلمة ديالها وتنورنا عن هذه القضايا على حقاش هاذ الشيء ما تيدخمش مصلحة البلاد ديالنا وما كيخدمش حتى ريح الحرية اللي بدأ يصوت على بلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، تكون بهذا قد أنهينا الإحاطات المكتوبة فأعطي الكلمة للسيد أمين المجلس لتلاوة ماجد من مراسلات.

السيد محمد سعدون أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

توصل السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 26 أبريل 2005.

تقول الرسالة:"سلام تام بوجود مولانا الإمام"

وبعد:

نظرا لإلتزامات حكومية طارئة تخصها وعملا بمقتضيات المادة 300 من النظام الداخلي لمجلسكم الموقر يشرفني أن اطلب منكم تأجيل تقديم السؤال الشفهي الوحيد الموجه إلى السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالطفولة والأسرة والأشخاص المعاقين والمدرج خلال جلسة يوم الثلاثاء 26 أبريل 2005 حول ظاهرة تشغيل الأطفال دون السن القانوني وذلك إلى جلسة أخرى موالية وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير والإحترام الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان محمد سعد العلمي أيضا توصل السيد رئيس مجلس المستشارين بمراسلة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار الأخ المعطي بنقدور جاء فيها طلب تأجيل السؤال الآتي "سلام تام بوجود مولانا الإمام"

وبعد، يشرفني أن ألتمس من سيادتكم تأجيل السؤال الآني التالي المبرمج في جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 62 أبريل 2005 تأهيل المقاولات المغربية لمواجهة المنافسة للمستشار المحترم السيد أحمد حاجي وتقبلوا فائق التقدير والإحترام."الإمضاء: المعطي بنقدور.

أيضا هنا استدراك حول جدول الأعمال لمجلس المستشارين جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 ربيع الأول 1426. الموالق 26 أبريل 2005يسحب السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة "دور وزارة الصحة في مراقبة الصيدليات" للمستشارين المحترمين السادة محمد المنصوري، شعيب حميدوش، عبد الله أبو زايد،جمال أربعين، عبد القادر قوضاض، مصطفى توما، ابراهيم أبو زايد، حسن أبو العز، احمد السنيتي، البوجادي عبد الحميد. ويعوض بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة."شروط المبارة بالمعاهد العليا" للمستشارين المحترمين السادة عبد الكبير برقية، المكي الجبيري، عبد الحميد بوجادي، الهاشمي سموني عبد اللطيف اسطمبولي، حبيب بن الطالب، ابراهيم أبو زايد.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

هناك الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء19 أبريل 2005 إلى غاية يوم الثلاثاء 26 أبريل 2005عدد الأسئلة الشفهية 8 أسئلة، عدد الأسئلة الكتابية 6 أسئلة." شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد أمين المجلس، ننتقل الآن لمعالجة موضوع الأسئلة الآنية، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون اتفاقية التبادل الحر المبرمجة مع كل الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تركيا للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي، محمد فاضلي، عمر المكرر، يونس العراقي، حسن أوتغليست، حسن قيسوحي. الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس، بغيث ندكركم في الاجتماع ديال هاذ الصباح، قد ثم الاتفاق أنه مباشرة بعد الإحاطة سترفع الجلسة دقيقتين احتجاجا على هذا العمل اللي قامت به هذه الصحافة لهذا كنلتمسو منكم باش تطبقوا الإتفاقية وترفعوا الجلسة لدقيقتين.

السيد رئيس الجلسة:

بطبيعة الحال، هناك عرف معمول به عندما يطلب السيد رئيس الفريق رفع الجلسة كماوقع ذلك في الاتفاق صباحا فالرئاسة تستجيب وستتوقف هذه الجلسة فعلا لمدة دقيقتين لا أكثر، شكرا ورفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

نبدأ بمناقشة الأسئلة الشفهية المدرجة بجلسة اليوم، السؤال الآني الأول هو موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون يتعلق باتفاقية التبادل الحر المبرمجة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تركيا للمستشارين المحترمين السادة بلحاج الدرمومي، محمد فاضلي، عمر المكرر، يونس العراقي، حسن أوتغليست، حسن قيشوحي. الكلمة لأحد واضعي السؤال، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عمر المكرر:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

أقدم المغرب على إبرام اتفاقية التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تركيا مع ما سيكون لذلك من انعكاسات إما بالسلب أو الإيجابيات على الاقتصاد الوطني حسب القدرة التنافسية للمنتوجات الوطنية وحسب البنود الواردة في الاتفاقيتين ولعل العديد من المستثمرين المغاربة منهم والأجانب عن مدى مناعة الإقتصاد المغربي في مواجهة المنالسة للمنتوجات الأجنبية في حل رفع القيود الجمركية ويبدون تخوفهم المبدئي في التطبيق الفعلي لبنود هذه الاتفاقيات مما جعلنا نوجه إليكم الأسئلة التالية: ما هي المجهودات التي تقوم بها الوزارة لطمأنينة المستثمرين وكذا الرأي العام الوطني وما هي التأثيرات المتوقعة عند بدأ العمل بهذه الاتفاقيات وخصوصا أنه اتفق المغرب على اتفاقية الكات السابقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، سيقوم بالإجابة عن هذا السؤال نيابة عن السيد وزير الخارجية السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وبالنيابة عن وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والمستشارين المحترمين،

إسمحوا لي في مستهل الجواب عن هذا السؤال الهام بأن أذكر بأن توقيع المغرب عن اتفاقيتي التبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة وجمهورية تركيا بعكس المجهود المتواصل لبلادنا بغاية الإندماج في الاقتصاد الدولي وذلك عبر ايجاد الآليات القانونية الكفيلة بتطوير علاقاتنا الاقتصادية والتجارية واستكشال فضاءات جديدة تعزز شبكتنا التفضيلية التي تضم حاليا الاتحاد الأوروبي وعددا من الدول العربية الشقيقة كما أن الاتفاقيات المذكورات تشكل بالنظر إلى طبيعتها الشمولية والمتطورة وسائل مخفرة لجلب الاستثمارات وتعزيز مسار الاصلاحات الاقتصادية والرفع من تنافسية المقاولات المغربية وتحسين المناخ القانوني للأعمال وترسيخ قواعد الشفافية في المعاملات التجارية ومن المتوقع وكما تظهر المؤشرات الأولية في انتظار دخول الاتفاقيتين حيز التنفيذ أن هناك منحا متزايدا للاستثمارات الأمريكية ولغيرها في قطاعات مختلفة ببلادنا وهو ما تيجاوب مع تطلعات بلادنا لكي يصبح المغرب قاعدة دولية للإستثمار والإنتاج تسهم في خلق فرص جديدة للشغل وتنفيد التوجيهات المولوية السامية فإن الاعداد لهذه الاتفاقيات يخضع لمنظور تفاوض واقعي ومحكم يحرص على تحقيق أكبر قدَر من المكاسب التفضيلية إلى جانب ضمان التوازن في المصالح المتبادلة كما يحرص كذلك على تقليص المخاطر السلبية المحتملة إلى أقصى الحدود الممكنة في مراعاة لأوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية الخاصة دون إغفال لما يتطلبه الموقف من وضع ضوابط لحماية الإنتاج الفلاحي الوطني وخاصة المنتوجات ذات الحساسية العالية كالحبوب واللحوم والمطلوب حاليا إنما هو العمل على المتابعة الدقيقة لمقتضيات الإتفاقيتين والتحكم في كل ما قد ينتج عن تنفيذهما من تأثيرات سلبية قد تبرز على أرض الواقع علما بأن نجاح أي اتفاقية من هذا النوع يصل في النهاية رهينا باتخاذ التدابير المصاحبة والملائمة وتعبئة كل قدراتنا الانتاجية ومؤهلاتنا الوطنية على جميع المستويات وخاصة من طرف مكونات وفعاليات القطاع الخاص في إطار اقتصاد يتسم بروح المبادرة والتفتح والتنافسية. شكرا السيد الرئيس.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للمستشار السي محمد فاضلي.

المستشار السيد محمد فاضلي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك تركيا بغينا في البداية السيد الرئيس، السيد الوزير أن نلتمس منكم وتعطيونا واش تحدد تاريخ بداية التطبيق لهذه الاتفاقيات.

ثانيا حنا كان عندنا أمل أننا نؤهل الاقتصاد ديالنا قبل ما يبدى تطبيق هذه الاتفاقيات لأنه حنا مع الحكومة في الحرص على الحصول على كل ما يمكن من مكتسبات كذلك مع الحكومة في الحرص على تجنب كل المخاطر التي من شانها أن تضر باقتصاد البلد وأن تضر بصناعتنا الهشة. اللي بغيث نضيف السيد الوزير وهو الحكومات الآن في العالم كله كتصاحب المستثمرين ديالها وكتصاحب الاتفاقيات اللي كتبرمها يعني كل وفد مستثمر انتقل إلى بلد ما تيكون معه خبير في الشؤون المالية، تيكون معه خبير في الميدان اللي غادي تستثمر فيه وكتكون الدولة مجندة في تمويل هذه المشاريع لكي يدخل الفريق المستثمر في المناقشة لأن المناقشة كيف كتعرفوا شرسة جدا حنا أخذنا التجربة من الصيف الشعبية،la chine كل ما كان وفدا مستثمرا يرافقه السفير ديالهم ولا ملحق اقتصادي والملحق الاجتماعي والملحق المالي يعني كيعطيوا واحد الأهمية كبرى للمنافسة الدولية حنا كنتمناو أننا قبل ما تبدى هذه الاتفاقية ديال التبادل الحر أن نحدد أشنو هما المجالات اللي غادي يكون عندنا فيهم ضرر والمهم نديروا سياسة زقائية في هذه المجالات أو على الأقل نشجعو المستثمرين اللي كيشتغلوا في ذاك الميدان شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

في جملة قصيرة السيد الرئيس، أود أن أؤكد ربما لا أحتاج إلى تأكيد بأن السادة المستشارين المحترمين قد تتبعوا هذا الموضوع في مراحله المختلفة وخصوصا حين دراستهم لمشروعين الاتفاقيتين المتعلقتان بالتبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة وجمهورية تركيا.

فقد حرصت الحكومة خلال مراحل تهيئ الاتفاقيتين على إشراك كل المعنيين من فعاليات إقتصادية في متابعة ومواكبة المفاوضات التي جرت في إطار تهيئ لمرحلة دخول الاتفاقيتين حيز التنفيذ وهناك تشاور مع كل القطاعات فيما يتعلق بهذا الموضوع طبعا ينبغي للقطاع الاقتصادي في بلادنا وللقطاع الخاص بصفة خاصة أن يتسم بروح من المبادرة التي تؤهله لمواجهة التحدي المرفوع في وجه بلادنا وفي وجه اقتصادنا وذلك بالتأهيل الكامل لمقاولتنا وعلى أي حال ليس من حل آخر لأن التبادل الحر ولذلك ينبغي علينا أن نهيئ بلادنا التهييء الكامل لمواجهة هذه التنافسية وإنا مقتنعون بأن كل الفعاليات الاقتصادية في بلادنا ستتعبأ لمواجهة هذه التحديات ولرفعها وستصل إنشاء الله إلى ذلك لتكون بلادنا قاعدة للإستثمار وللإنتاج بحول الله. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ننتقل إلى قطاع وزارة الطاقة والمعادن بسؤال موجه حول الكهرباء التجارية للمستشار المحترم السي حاجي. لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

موضوع السؤال الآني حول الكهرباء التجاري.

السيد الوزير المحترم،

إن القطاع التجاري يعاني من العديد من المشاكل أهمها المنالسة الشريفة للمنتوجات الصينية والعبء الضريبي ومزاحمة الباعة المتجولون وإنشاء المساحات الكبرى فضلا عن الأعباء والمصاريف الأخرى وجاء الإرتفاع المتزايد لفاتورة الكهرباء ليزيد من تعقيدات مشاكل هذا القطاع مع العلم أن القطاع الصناعي يستفيد شيئا ما في التعرفة المحفظة للكهرباء في إطار سياسة تشجيع الاستثمار لذلك نطالبكم السيد الوزير اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتخفيض سعر الكهرباء التجاري والصناعي لأن مسألة تأهيل الإقتصاد المغربي وتشجيع الإستثمار تقتضي اتخاذ الإجراءات والتحفيزات تستفيد منها جميع القطاعات الاقتصادية سواء كانت صناعة أو تجارة أو خدمة كما نطالب منكم السيد الوزير إلغاء رسوم التلفزة المطبقة بفواتير الإستهلاك الخاصة بالمحلات التجارية لنه لا يعقل أن يؤدي التاجر رسوم عن خدمات لا يستفيد منها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

أولا حنا ما عندناش الكهرباء التجارية إلى غير ذلك، كاين هناك ضغوط في استعمال الطاقة الكهربائية. الضغط المنخفض المتوسط والعالي وكنعرفوا الجدولة ديالو من حيث الأثمنة والكيفية ديال الإستعمال ديالو هذا من جهة، ومن جهة ثانية كنعرفوا في إطار البرامج الحكومية وخاصة البرنامج الحكومي اللي تقدم به السيد الوزير الأول أمامكم هنا فهو إعطاء فرصة جديدة في إطار التنالسية الاقتصادية اللي هي الآن المغرب متواجد فيها وهو نحاولوا باش نزيدوا في التخفيض ديال ثمن الكهرباء في جل أشواطه.

والمهم في هذه الأشواط هو الضغط المتوسط والضغط العالي اللي

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الإستعمال ديالو مهم جدا من الناحية ديال المعاملات الاقتصادية فإلى كندكروا جميعا بأنه كانت قفزة مهمة سنة 2000. سيدنا الله ينصره أعطى التعليمات ديالو باش يكون الانخفاظ ب 17٪ بين عشية وضحاها ولى الانخفاظ في التيار الكهربائي المتوسط والعالي من الآن وصلنا إلى 35٪ وهذا جميع الدول ما كتعاملش في هذا الطار التنافسية لتخفيض ثمن الكهرباء.

ثالثا ما تمش أبدا أي ارتفاع في أثمنة الكهرباء وعرفنا في السنة الماضية وحنا عايشين المشكل وكتعرفوه معانا اللي هو الإستعمال ديال الفحم لتوليد الكهرباء اللي داز إلى 80 دولار للطن وراه باقي عالي ومع ذلك الحكومة ما فكراتش في الزيادة ديال الأثمنة ديال الكهرباء لى في الضغط المنخفظ ولى في الضغط المتوسط ولى العالي ولكن أخذنا مبادرات أخرى باش نزيدوا إلى الأمام ونحاولوا ما امكن باش هذا الثمن ديال الطاقة الكهربائية اللي كتستعمل في البلاد باش تكون في مستوى التنالسية وهي متواجدة في مستوى التنافسية التي على الصعيد الجهوي ولى العالمي وحنا مستعدين في إطار لجنة باش نعطيوكم جميع التفسيرات ديال الثمن ديال الطاقة ولن الثمن ديال الكهرباء خاصة فيما يخص التنافسية الاقتصادية اللي البلاد ديالنا الحمد لله كتواجهها بكل شجاعة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس. كذلك شكرا للسيد الوزير. أستغرب على هذه القضية ديال ما عندكمش التعرفة التجارية وما عندكمش التعرفة الصناعية علما أننا اليوم في إطار تطبيق نظام العولمة خص يكون عندكم التعرفة التجارية وكذلك التعرفة الصناعية باش تشجعوا هذا القطاع لأنه بطبيعة الحال راه الطاقة مؤشر اللي كيمكن به غادي نربحوا السعر ديال التكلفة ديال البضائع ديالنا وكذلك بالنسبة للمنافسة اللي كانت في الميدان التجاري كذلك خص التاجر يستالد من التخفيضات خص يكون عندو واحد السعر معين باش وزارتكم ديال الطاقة والمعادن على غرار وزارات أخرى ديال الإقتصاد والتجارة تساهموا كذلك حتى أنتم بدورَكم باش يمكن لينا نواجهوا هذا الغول ديال العولمة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، ليس هناك تعقيبَ إذ نشكر بإسمكم وزير الطاقة والمعادن على مساهمته وننتقل إلى قطاع.الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

الحصيلة المرحلية لقطاع الإسكان والتعمير وبرنامج العمل إلى غاية 2007للمستشارين المحترمين السادة فوزي بنعلال، محمد كريمين، محمد أبو الفراج، الطاهر الفيلالي، حسن أكومي، محمد العزري. الكلمة للمستشار المحترم فوزي بنعلال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

تميزت سياسة الدولة في ميدان السكن خلال العقدين الأخيرين بالتركيز على محاربة السكن الغير اللائق ومحاولة الحد من المشاكل المترتبة عن التوسع الحضاري بالغير المتحكم فيه. حيث تم انجاز عدة برامج تشمل إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح وهيكلة أحياء السكن العشوائي وإنتاج التجزئات الخاصة بالسكن الإقتصادي إلا أن آليات التدخل أصبحت محدودة، محدودة الفعالية حيث لم يعد الرصيد العقاري يمكن بسبب قلته إنتاج وحدات سكنية بالعدد الكافي باثمنة تلائم القدرة الشرائية لفئات عريضة من السكان بالإضافة أن العمل بنظام الموازنة الذي وضع كأداة لتعويض نقص الموارد المالية المخصصة للسكن أظهر بدوره محدودية استعماله واصبح بالتالي غير فعال كما أن نظم تسيير وتدخل المؤسسات العمومية التابعة للإسكان تشكو بدورها من عدة غلل ونقائص تتسبب في طول إنجاز المشاريع وعدم تنافسية أثمنة البيع في البعض منها إلى جانب المديونية المفرطة وصعوبة التسويق كما أن الرصيد العقاري التابع للدولة الخاضع لتدبيرها يحتاج في العديد من المناطق إلى إنشاء أقطاب حضارية جديدة تتوفر على المقومات الضرورية للحياة كما أننا نسجل بارتياح.المجهودات الجبارة التي بذلت في الأونة الأخيرة من أجل النهوض بالقطاع وللمزيد من التوضيحات أود معرفة السيد الوزير ما يلي:

أولا : التصور الاستراتيجي.

إلسيد توفيق احجيرة الوزير المنتدب المكلف بالإسكان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارين،

التصور الإستراتيجي نتناوله بثلاثة أشياء أساسية. ثلاثة أشياء متداخلة وأساسية.

أولا: يجب الشروع في:

يجب التحضير وتجميع المناخ الملائم اللي غادي يستمر مدة طويلة راه في العالم الحضري بوحدو. راه ما ينف على 1.2 مليون أسرة تعيش في ظروف سكنية متدنية كذلك في العالم القروي هناك عجز تجهيزي وعميق وهوة كبيرة يجب تناولها إذن هناك عجز سكني يجب الشروع في امتصاصه وكذلك تداول وتناول العجز المتراكم والذي تقدره بحوالي 40ألف وحدة سنوية اللي هو الفرق ما بين العرض والطلب. هاد المشكل الأول. المشكل وهو بداية يعني تداول أو امتصاص العجز

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السكني.

المشكل الثاني واللي خصنا تنبهوا ليه جميعا مؤسسة تشريعية ومؤسسة تنفيذية وجميع الفعاليات ديال بلادنا واحد الرقم صعيب وخصنا دائما أن نستحضره وهو أنه 47٪ الآن من المغاربة عندهم أقل من 25 سنة. النص المغاربة مقبلين في السنوات المقبلة على الزواج وعلى طلب المنزل.

الخطورة ديال الوضع والصعوبة ديال الوضع والعمق ديال المشكل ما شي هو العجز السكني الحالي وما ينضال إليه سنويا هو كذلك ما سوف ينتظره هذا القطاع من طلب مضطرد هيكلي مستمر خلال على الأقل 20 سنة المقبلة ها هي الموضوع الثاني.

الموضوع الثالث: اللي خصنا تنبهوا إليه واللي تنبهنا ليه في البرنامج الحكومي وغادي تكون إنشاء الله في حصيلة مرقمة وغادي نجي للموضوع وهو الإنتاج.

هذا الإنتاج في بعض الأحيان غفلنا النوع على حساب الكم.

الآن في بعض أجزاء المدن المغربية وللأسف ننبث وننتج التشوية وننتج أنسجة حضارية وقروية لا تنم على أنهم مهتمين بالمجال في بلادنا.

الآن كاين اهتمام متداخل ديال عدة قطاعات حكومية ومن ضمنها وزارة الإسكان والتعمير بضرورة الانتباه إلى ما ننتجه من منتوج من مجال لي في العالم الحضري ولي في العالم القروي فيما يتعلق بالحصيلة أود أن أطمئنكم حضرات السيدات والسادة أنه خاصة وان التصريح الحكومي ديال السيد الوزير الأول في مجال الإسكان والتعمير لأول مرة يمكن منذ استقلال المغرب جاء مرقما جاء فيه رقم ونحن مطالبون بتقديم الحساب عند انتهاء المدة ديال الحكومة يمكن لي أن أجزم لكم أنه نمشي بخطى متأخرة نحو البلوغ الكامل لما إلتزم به السيد الوزير أمامكم بفضل تظافر جهود كل المتدخلين في الحكومة من وزارة الداخلية ووزارة المالية والوزارة الأولى والمنتخبين وسوف بحول الله إلى ربي كمل وكانت الأشياء كما نتصور وبالوثيرة اللي حنا ما شيين فيها غادي نرجعوا أمامكم وسوف نقدم الحصيلة اللي هي التطبيق والتنفيذ 100% لما التزمنا به وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الآن تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

هو السيد الوزير نحن طبعا نثق في تدبيركم لهذا المشكل العويص الذي يعيشه المغرب اللي هو بلادنا حنا متنالقين معاكم كذلك لأنه هناك عجز كبير لأن هنا كاين الطلب أكثر من العرض وحنا كنعرفوا بأن في القطاع الخاص طبعا وبأن واحد العدد ديال المستثمرين اللي كيبغيوا يشتثمروا في هذا المجال رغم هذا العجز فكندلاحظوا بأن هناك عراقيل من طرف الوكالات الحضرية اللي كتعرقل هذه المسألة ويعني في واحد العدد الكبير ديال المدن، هذا أولا التساؤل الأول التساؤل الثاني هو هناك عدة اتفاقيات اللي مضيتيوها السيد الوزير مع عدة ولاة وغمال في إطار مدن بدون صفيح، هل في نظركم سنصل في يوم من الأيام إلى مدن بدون صفيح؟. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على الأسئلة الجديدة، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالإسكان:

الوكالات الحضرية ماشي مؤسسات ديال الغرقلة هم مؤسسات موضوعة تحت الوصاية ديال الوزارة ولكن أعضاء المجلس الإداري ديال الوكالات كلهم مكونين 100٪ من طرف الجماعات الحضرية.

ثانيا الوكالة الحضرية، هذي مؤسسة تعين في أخذ القرار من طرف رئيس الجماعة المحلية المعنية والقوانين المحدثة لهذه الوكالات واضحة والوكالة هي ولي تريد وتحاول وتشتغل من أجل تحصيل قرار رئيس المجلس ليكون أقرب ما يمكن للقانون فقط فيما يتعلق بالبرنامج ديال المدن بدون صفيح يمكن لي أن أجزم لكم بشكل متأكد جدا كل ما أمضيناه لحد الآن من عقد بفضل التظافر ديال الجهود ديال السادة الولاة والعمال ورؤساء الجماعات والمؤسسات والمجهود اللي قايمين به لحد الآن واللي كيتعلق بمائة وثلاثة آلال أسرة اللي معنية بالبرنامج، البرنامج يسير بشكل جيد. طبعا هناك مشاكل مرتبطة بالتدبير ديال الأوراش وهذا شيء طبيعي والحمد لله اللي كاين المشاكل لأن المشاكل تظهر على أننا نسير ولكن كيمكن لي أن أؤكد لكم أن المشاريع تمشي بشكل جيد جدا، وغادي نكونوا في الموعد ديال الحساب ديال اللي غادي نقدموا فيه ها فين وصلنا لكل مدينة فيما يتعلق بمدن صفيح واش غادي نوصلوا ليها أولا؟

اليوم كاينة في بلادنا 210ألف أسرة تقطن بأحياء الصفيح. كنشتغلوا على 210 ألف اللي موجودة في أحياء الصفيح هذا هو اللي بغينا نوصلو إليه والتعاقد بيننا والسلطة المحلية ولي الجماعات المحلية هي المحاولة ديال ايقال هذا التزايد ونشتغل على ما هو موجود في سكن الصفيح وغلى تمكنا من توقيف هذا النزيف كيمكن أنذاك أن نجزم بشكل كبير بأنه الموضوع متحكم فيه بدون مشاكل وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ننتقل إلى السؤال الثاني موجه إلى السيد الوزير المنتدب ويتعلق بتغييب المرفق الأساسية للمشاريع السكنية الجديدة للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عادل المعطي، محمد طريبش، أحمد الديبوني، محمد السلامي، ميلودي عفوت، أحمد الكور.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

إخواني المستشارين،

سؤالنا حول المرافق الأساسية وتغييبها بالمشاريع السكنية الجديدة.

إن مشكل السكن من أهم القضايا ذات الأولوية في السياسة الحكومية حيث أن إنجازه 100ألف سكن يعد من المشاريع الكبرى ويدخل ضمنها التحفيزات الممنوحة للمنعشين العقاريين إلا أن هذا التوجه تنقصه بعض الإختيارات التي تدخل في إطار إختصاص الحكومة ويتعلق الأمر بانعدام المرافق بهذه المشاريع الجديدة كالمؤسسات التعليمية والأمن والصحة والمرافق الاجتماعية الأخرى لهذا نطرح عليكم السؤال التالي هو هل هناك خطة لإنجاز المرافق الأساسية المرافقة للمشاريع السكنية الجديدة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالإسكان:

شكرا. هو السيد المستشار أنتم على صواب وهذا مووضع تعرفه بلادنا ويجب أننتناول المشاكل التي تعرفها بلادنا بكثير من العمق وكثير من الصدق.

في بلادنا النسبة ديال تنفيد التوقعات وتصاميم التهيئة ما كتجاوزش 20٪ المشكل ما شي مشكل القانون لأن غير القانون 25-90 ولى 12-90لى ديال التعمير ولى ديال التجزءات السكنية بجوج بهم كيفرضوا على المنعشين العقاريين الخواص ولى ديال القطاع العام أنه يخليالعقارات ويخصص هذه العقارات لكل أنواع المرافق المشكل عندنا في التنفيذ والتنفيد مرده أو غياب التنفيذ مرده لجوج ديال المشاكل.

المشكل الأول : هو الوزارات المعنية بالمرافق تنقصها الإمكانيات في بعض الحيان من أجل إنجاز كل ما توقعته تصاميم التهيئة ووثائق التعمير. ها المشكل الأول.

المشكل الثاني كاين واحد الإكراه اللي سميتو المؤشر. فكل وزارة عندها واحد المؤشر ديالها مثلا ما كنديروا المدرسة الإبتدائية حتى يكون الحي فيه ثمانية آلال، ما كنديرو الثانوية حتى كنوصلوا 15 ألف. ما كنديروا الثانوية حتى كنوصلوا مثلا إلى 32 ألف. فمكيمكنش تكون هذه التجهيزات حتى نوصلوا لهذا المستوى من ا ساكنة ولكن وخى نوصولا لهذا المستوى من الساكنة ماكيوليش الإنجاز ديال المرافق بشكل أوطوماتيكي لأنه بحال اللي قلت هناك مشاكل ديال الموارد ديال هذه الوزارات وديال القطاعات الحكومية اللي في بعض الأحيان كتمشي إلى الأولويات كتمشي إلى واحد النسبة ديال التنفيذ عوض التنفيذ الأوطوماتيكي كاين ثلاثة أشياء خصنا ننبهوا إليها كاين دورية ديال السيد الوزير الأول في هذا الباب اللي مشات كتحت القطاعات الحكومية على ضرورة التسريع في انجاز هذه المرافق العمومية ولى على الأقل الاقتناع ديال العقار ما حدو مخصص في المدة ديال عشر سنوات ديال وثائق التعمير Les plans d'amenagement كيوقفوا هذاك العقار لمدة عشر سنوات باش يمشي مثلا لبناء مدرسة، الدورية ديال السيد لوزير ألول كتقول للوزارات المعنية على الأقل إلى ما عندكمش الإمكانيات ديال الإنجاز على الأقل شريوا العقارات وخليوهم موضوعين رهن إشارتكم. هذا الموضوع الأول القضية الثانية وهو كاين لدى كل العمالات وهذا كذلك اللي السادة المستشارين والسادة البرلمانيين يمكن أن يلعبوا فيه واحد الدور أساسي. كل عمالة أو إقليم وهذا قانون 12-90/25-90يحدث واحد اللجنة ديال متابعة التعمير ولجنة ديال المتابعة وتقييم المرافق العمومية وهاذ اللجنة تجتمع بشكل دوري والمستشارين والمنتخبين بصفة عامة هم أعضاء فيها ولهذا هذه العملية ديال المتابعة ديال التنفيذ ديال وثائق التعمير خص يكون كذلك على المستوى المحلي عندنا فيها واحد الحضور من أجل استحضار أو انتقاء الأسبقيات وكذلك المتابعة ديال القطاعات الحكومية الممثلة محليا وجهويا. كذلك كاين عدة مبادرات مثلا الشرطة حنا عرفنا اليوم بأنه الشرطة مثلا كتحدث اليوم واحد العدة ديال المراكز ديال الشرطة صغيرة في جميع القرى وفي جميع المدن كذلك كاين المركز ديال الخدمات الاجتماعية اللي كنقوموا به مع السي الهاروشي في الوزراة ديالو. كاين كذلك إعادة النظر في المؤشرات كنشغلوا مع عدة وزاررات اليوم باش عوض المدرسة يكون فيها هكتار ونصف "حرام" ماحناش في هذه الرفاهية العقارية ديال هاذ المستوى. كيمكننقصوا من المساحة هوض ما تكون العمارة أو النيابة ديال المدرسة فيها طابق واحد كيمكن نرفعها إلى جوج طوابق ونربحوا العقار إلى آخره. كاين واحد المجموعة ديال الإجتهادات تقوم بها بتعاون مع الوزارات المعنية باش يوليوا المرافق العمومية أو إنجاز المرافق العمومية في متناول بلادنا والإمكانيات ديال بلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الوزير على هذه الإجابة الواضحة حول هذه المشاكل التي تعاني منها هذه المرافق أن هناك يعني أشرتم إلى اللجن المحلية التي تقوم بتتابع هذه المرافق وبالتالي المطلوب منها هو أن تساهم وتشارك بإحداث المرافق الضرورية إلا أنها تحتاج أو تفتقر إلى الرسائل أو الامكانيات لكي تحقق ذلك فحقيقة أن الحكومة أتبعت بما أسمته سياسة القرب التي أعتمدتها سياسة لا تعبر بالفعل عن الواقعية في كونها قديمة تبعدنا عن المفهوم الحقيقي لمعناها المتداول في الإطار السياسي الحكومي الحكومة في سياستها تراهن على إعادة هيكلة قطاع الإسكان في إطار إبداع يساير الحداثة في المجال العمراني الشيء الذي دفع بالمنعشين العقاريين وبالمواطنين إلى تقبل كل ما تمليه الإدارة من تصاميم وهذه السياسة لا توازي عملا آخر كما أشرنا سابقا وهي إحداث المرافق الضرورية لاستقرار السكان في هذه

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المناطق من مدارس إعداديات وثانويات وكذلك إنعدام المستوصفات وإنعدام سلطة الأمن وسلامة المواطنين وكثيرا ما تبقى هذه الأحياء غير مسكونة بل تصبح وكرا للمتسكعين وقطاع الطرق. كيف يعقل أن المواطن يسكن في منطقة معينة ويفتقر فيها هذه المرافق فيجدونا أنفسهم أمما رحلة شقاء وهي مثلا بحال المدارس ويقومون بنقل أبنائهم إلى أماكن بعيدة لتلقي الدروس في المدارس أو الاستشفاء في المستشفيات وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالإسكان:

جوج ديال الإشارات بسيطة فقط، الإدارة لا تضع وثائق التعمير، الإدارة مع الأسف بلادنا من الدول القليلة في العالم التي لازالت يعني الدولة، يعني المكانيات العامة، الإمكانيات ديال الميزانية العامة للدولة. البلاد ديالنا تقريبا الإستثنائية في العالم التي لازالت تمول وثائق التعمير من المال دون مساهمة الجماعات المحلية إلا في بعض الإستثناءات. هذا المساهمة ديال الدولة أما المشاركة ديال الجماعات المحلية في وضع وثائق التعمير فهي يعني مستمرة وكتعرفوها l'enquête publique الدورة الإستثنائية ديال المجالس ها اللجنة المركزية التي يترأسها الوزير ديال السكنى ومن ينوب عنه وكيحضر فيها الرئيس، كاينة استشارة مستمرة، مسترسلة دائمة مع المواطنين أولا مع عموم المواطنين، ثانيا مع المنتخبين هذا فيما يتعلق بالجملة اللي كلتيو أن الإدارة هي التي تضع.... تنفد، تتابع، تنفد ولكن اللي هو الأساس ديال صنع هذه الوثائق هما المواطنين والمنتخبين، فيما يتعلق بالتجهيزات بحال اللي قلت ليكم في البداية حنا متالقين أنه وثائق التعمير ديالنا ممتازة القانون ديالنا ممتاز ولكن في التنفيذ ديالنا كاين في بعض المرات عمالات، مدن يمكن أن يكون فيها المرالق العمومية قليلة جدا ومدينة الدارالبيضاء وحده من المجالات اللي مطروح فيها المشكل بحدة. الموضوع أنا فسرته قبيلة، الموضوع ماشي ديال القانون، ماشي موضوع ديال البرمجة، الموضوع مرتبط بالقطاعات الحكومية وبالوسائل المادية التي يمكن أن نعبئها من أجل تنفيذ ما توقعناه وما برمجناه في وثائق التعمير. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، بهذا نكون قد انهينا القطاع المتعلق بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير وباسمكم أشكر السيد الوزير وننتقل إلى بقية الأسئلة العادية وهناك إلتماس وقع تقديمه من طرف السيد الوزير الملكف بالشؤون الاجتماعية وهو أن يطرح السؤال متعلق بقطاعه مباشرة بعد الأسئلة الآنية، إذن في هذا الصدد أعطي الكلمة للسيد، بالنسبة لمشاريع وكالة التنمية الاجتماعية للمستشارين المحترمين السادة علي سالم الشكاف، محمد بلحسن، سيداتي شكال، محمد البطاح، لحو المربوح، العربي لمحرشي، إبراهيم السالمي، محمد رضى بوطيب، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار محمد البطاح:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

من المعلوم أن وكالة التنمية الاجتماعية تضطلع من جملة ما تضطلع إليه المساهمة في محاربة الفقر والتهميش عبر دعم مشاريع التنمية المستدامة وفق مقاربة تشاركية تطبيقا لسياسة القرب وفي هذا الإطار فقد الاد التقرير الذي عرض على المجلس الإداري للوكالة المنعقد في مستهل الينة الحالية، المصادقة على 386 مشروع بقيمة إجمالية تبلغ 240 مليون درهم تساهم الوكالة نسبة 45٪ من هذا المبلغ ونظرا لأهمية هذه المشاريع ودورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أقاليم المملكة والمحتاجة منها بصفة خاصة في إطار من التوزيع العادي وتكافأ الفرص بين جهات المملكة نود أن نساءل سيادتكم عن ما يلي:

أولا: تصنيف المشاريع المبرمجة.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لهاته المشاريع ونسبة الإستفادة لكل جهة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير،

السيد عبد الرحيم الهاروشي الوزير المنتدب الاملكف بالشؤون الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

الوكالة ديال التنمية الاجتماعية تعتبر كآلية فعالة ديال الإستراتيجية ديال التنمية الإجتامعية، الدور ديال هذه الوكالة وهو تدبير ونمويل مشاريع ديال التنمية المحلية منذ إنشائها في سنة 1999 إلى 2004 وحوالي 1500 مشروع ديال التنمية المحلية اللي تمولوا من طرف هذه الوكالة الغلاف المالي الذي كان مخصصا لهم وهو ديال 15 مليار سنتيم، هذه المشاريع تهم الجهات كلها ولكن مع الأسف كاين فرق ما بين الجهات، الجهة ديال سوس ماسة، درعة عندها 215 مشروع الجهة ديال مراكش الحوز تانسيفت عندها 159 مشروع، الجهة الشرقية عندها 120 مشروع وكاين جهات آخرين كفاس، بولمان اللي النسبة ديال الفقر عندها مع الأسف واحد العدد قليل ديال هذه المشاريع وهاذ الشيء تيهم البرنامج ديالنا كله البرنامج الإجتماعي للقرب الذي انطلق السنة الماضية اللي فيه 1815 مشروع لماذا عدم التوازن لأن تادنيا مكينة ديال النسيج الجمعوي ماشي يعني مخالفة من جهة الجهة، لهذا

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

هذه النسة ديال 2005غيرنا من الإستراتيجية من جهة عندنا دين مقاربة ترابية في البرنامج التعاقدي الترابي من جهة ومن جهة أخرى بدأنا في هذه السنة في واحد appel à projet?اللي عن طريق الصحافة الوطنية منذ جوج ديال الشهور باش الجمعيات في المغرب كله نكون في غلبهم هذه الوسائل ديال التمويل من طرف الدولة كاين التعاون الوطني أو الوزارة أو الوكالة ديال التنمية أو كتابة الدولة ومن جهة أخرى كاين لقاءات جهوية باش يعني نفسروا للمجتمع المدني هذه المسائل ديال التمويل ونتمناو أن بهذه الوسائل كلها غادي يصبح واحد التوازن بين الجهات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب السي بلحسن.

المستشار السيد محمد بلحسن:

السيد الوزير.

في الحقيقة السيد الوزير أشكركم على هذه التوضيحات لأن حنا كانت عندنا فكرة أخرى على أساس أنه هاذيك المشاريع والتقسيم اللي كان من قبل ماشي هو هذاك لأننا كنشوفوا مناطق فيها بزال ديال المشاريع ومناطق ما فيها والو وعلى سبيل المثال إقليم الراشيدية هاذ المسائل الاجتماعية ما عندو حتى مشروع في هاذ الشيء حيث كنلقاوا واحد الجهة منها 215 مشروع وجهة 118 وجهة ما فيهاش إذن هذي كتكرس ديك المقولة ديال المغرب النالع والمغرب الغير النالع لهذا السيد الوزير غادي تكون مختصر هاذ البرنامج الجديد اللي درتوا باش هاذوك المناطق النائية مثلا إقليم الراشيدية والمناطق الجنوبية اللي هي عزيزة على الجميع. بغينا هذه المشاريع توصلهم وفي نفس الوقت كنعاودوا نطالبوا بهذاك البرنامج ديال محاربة آثار الجفال اللي كان سيدنا أعطي الأوامر ديالو كنطلبو باش هذاك الشطر الثاني ديال محاربة آثار الجفاف بغينا يكون هيكلي وماشي غير موسمي، دبى راه الجفال في المناطق النائية وإقليم الراشيدية وفكيك وورزازات الله يجازيكم بخير بغينا هذاك البرنامج ينطلق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالشؤون الاجتماعية:

في هذا البرنامج الجديد، البرنامج التعاقدي الإجتماعي ديال خمسة سنوات باش بدينا بالإقليم ديال الحاجب ومن بعده ديال الصويرة ومن بعده ديال الجديدة ومن بعده ديال الراشيدية يعني مشينا للأقاليم لحد الآن ماكانتش كتستافد بحال جهات أخرى من هذه المشاريع ونتمناوا هكذا غادي يكون واحد التوازن ما بين الأقاليم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، باسم المجلس نشكركم على هذه المساهمة القيمة في هذه الجلسة وتنتقل من جديد إلى قطاع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بسؤال يتعلق بنتائج مؤتمر القمة العربي للمستشارين المحترمين السادة فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبدوح، محمد كريمين، بنجبيد الأمين.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد احتضنت العاصمة الجزائرية يوم 22-23 مارس 2005 أشغال المؤتمر القمة العربي الذي حضيَ بنجاح وأسجل بارتياح النقط الهامة التي تمت المداكرة حولها وتأكيد القادة العرب على مواصلة المجهود إزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل الإتحاد متفقين على تنفيذ برامج مشتركات تكفل الانتقال إلى مرحلة التعاون الحقيقي ومنفعة مشتركة تقوم على تشارك المصالح في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والتعاون على ترسيخ المرتكزات التي تصون وتقوي علاقات العرب وتدرأ عنها الأخطار وتقوي أواخر التضامن باعتبار صمام الأمان للشعوب والأمن الوقائي للأمن العربي والافريقي على حد سواء كما تم التأكيد من قبل من قبل الأمين العام لإصلاح الجامعة العربية حيث أصبح من الضروري في ضل الأوضاع المستجدة في العالم إحدار هيئة عربية تعني بقضايا الترشيح يعني برلمان عربي في إطار الجامعة العربية لإذن تنطلبو منكم السيد الوزير تزودنا ببعض المعلومات والتوضيحات الكالية عن النتائج وعن القرارات، قرارات مؤتمر القمة العربية بالإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الإجراءات التي اتخدت من قبل المجلس الإقتصادي والاجتماعي لتنفيد القرار 280 الصادر بتاريخ 23 /2004/05؟

هل هناك استراتيجية للدفاع المشترك ولو أننا نعرف بأنه ليس هناك دفاعا مشتركا على أساس ما وقع في بلاد الرالدين وهل هناك مسيرة واضحة المعالم من أجل التطوير والتحديث في الوطن العربي لجعلها أكثر إنسجاما مع التحولات التي يشهدها العالم ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للجواب نيابة عن وزير الشؤون الخارجية.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وبالنيابة عن وزير الشؤون الخارجية:

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين. أود أن أشكر السادة المستشارين المحترمين لطرح هذا السؤال حول نتائج القمة العربية بالجزائر. هذه القمة التي تميزت بالمشاركة لصاحب الجلالة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محمد السادس نصره الله والذي قام بدور بارز من أجل خروج المؤتمر بقرارات إيجابية وعملية وذلك من منطلق دفاعه القوي والمتواصل عن قضية الشعب الفلسطيني المشروعة وقضية القدس الشريف واهتمامه الخاص بإصلاح الوضع العربي الذي تعرض طوال السنوات الأخيرة لمساءلات وانتقادات حادة. فجلالة الملك ما فتئ يلح على ضرورة إصلاح المنظومة العربية وإعطاء العمل الاندماجي والتكامل العربي بعدا واقعيا وملموسا يسهم في كسب رهاناتنا التنموية المشتركة وكما جاء في الخطاب الملكي السامي الموجه لقمة الجزائر فالأمر كما أكد جلالة الملك يتطلب أكثر من أي وقت مضى مواجهة أوضاع الأمة بإرادة قوية تستهدف الإصلاح الشامل للبيت العربي في مكوناته الداتية وخلافاته البينية واجزائه المغتصبة وكذا الترتيب الناجح لبيتنا المشترك الجامعة العربية عبر التعاون المدعوم والتضامن التنموي "انتهى كلم جلالة الملك" ومن جملة القرارات الهامة المتحدة في قمة الجزائر نذكر إنشاء برلمان عربي تكون له في البداية طبيعة انتقالية لمدة خمس سنوات إلى حين وضع النظام الأساسي لبرلمان دائم ويضم هذا البرلمان الإنتقالي اربعة أعضاء عن كل دولة عربية.

- تحديث التجهيزات وأساليب عمل جامعة الدول العربية من خلال إنشاء هيئة متابعة القرارات والالتزامات المنصوص عليها في الميثاق أو الصادرة عن القمة.

- تكليف المجلس الاقتصادي أو الاجتماعي وإعداد برنامج تنفيدي لإقامة اتحاد جمركي عربي بعد دخول اتفاقية منطق التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التغييراعتبارا من فاتح يناير 2005.

- تعديل قواعد التصويت الذي أصبح يقوم بدلا من الإجماع على توالق الأراء أو اللجوء لتصويت على أساس الثلثين بالنسبة للمسائل الموضوعية والأغلبية البسيطة بالنسبة للمسائل الإجرائية، سيتولى المجلس الإداري تحديد طبيعة هذه المواضيع.

- تمكين المجتمع المدني من المشاركة في نشاطات الجامعة ومؤسساتها واعتماد استراتيجية الأسرة العربية.

هذا وقد كرست قمة الجزائر الإدارة العربية المنبثقة حول قمة تونس من أجل تفعيل العمل العربي المشترك والدفع بخطوات الإصلاح والتحديث في العالم العربي إلى الأمام. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السي فوزي بنعلال.

المستشار السيد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس،

هو السيد الوزير، نحن لا نشك في أن القمة العربية نجحت نجاحا كبيرا في الجزائر. طبعا القرارات هامة ولكننا هناك نساؤل نطرحه:ما هو تأثير هذه القمة اللي فاتت على الشارع العربي أو المواطن العربي.

إننا نحن نتوق في يوم من الأيام نصل إلى إزالة التأشيرة من الدول العربية وهذا قرار اللي خصو يجي من القمة طبعا وعلى إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية وكذلك نتوق أن نصل يوما من الأيام على الأقل 10 ما وصل إليه الاتحاد الأوربي هذه تساؤلات ومتمنيات وشكرا.

- السيد رئيس الجلسة:

بهذا نكون قد أنهينا مناقشة القطاع المتعلق بقطاع وزارة الشؤون الخارجية وننتقل إلى القطاع الموالي وهو يتعلق بالسيد وزير الداخلية المحترم.

السؤال الأول وهو متعلق بما تقوم به شركات عدادات مواقف السيارات من حجز ممتلكات الغير للمستشارين المحترمين السادة إدريس الراضي، احمد التويزي، لحسن نبيه، أحمد المالكي، محمد عذاب الزغاري. الكلمة للسيد إدريس الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، لإخواني المستشارين،

تعلمون السيد الوزير أن بعض الجماعات الحضرية تقوم بتفويت امتياز استغلال مواقف السيارات لفائدة شركات ينصب العدادات قصد استخلاص مستحقات مقابل وقوف السيارات بجانب بعض الأرصفة لمدة محددة داخل أوقات العمل بحيث أن هذه الشركات تشغل مراقبين لهم دوران. الدور الأول هو حجز السيارات التي لم تقتطع البطاقة من العداد أو التي تجاوزات المدة الزمنية المقتطعة.

والدور الثاني لهؤلاء المراقبين هو إستخلاص الغرامات واعني بالحجز هما هاذوك الناس اللي كيديروا الصابو وكاين بعض الناس اللي كيكولوا لذلك الصابو الكماشة أو تيكولوا ليه الخشبة السيد الوزير ما دمنا في دولة الحق والقانون فإن القانون على ما أظن هو الذي يحدد من لهم الصفة القانونية لفرض الدعائر واستخلاصها كما أن القانون يخول للقضاء وحده صلاحية حجز ممتلكات الغير.

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

إن الدالع الذي جعلنا نثير هذا الموضوع هو إحساسنا بتدمر المواطنين بمختلف فئاتهم من هذا الخرق الواضح للقانون الذي يقوم به أشخاص مأمورون من الشركات ذات الإمتياز وهنا نتساءل السيد الوزير: ما هي الصفة القانونية التي تخول لهؤلاء الأشخاص الحق بحجز ممتلكات الغير وإستخلاص دعائر لا ينص عليها القانون ؟

هل يعقل أن تتعطل مصالح المواطنين وأن تحجز ممتلكاتهم عن غير

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

حق؟ ألم يجن الوقت لمعالجة هذه الإختلالات ورفع الحيف عن المواطنين؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الساهل وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية السيدين المستشارين المحترمين على تفضلهما بطرح السؤال حول مدى مشروعية حجز السيارات من طرف الشركات التي تستغل مواقف السيارات بواسطة العدادات كما يعلم السادة المستشارين المحترمين أنه في إطار الاختصاصات الموكولة إليها بمقتضى المادة 37من القانون المتعلق بالميثاق الجماعي والنصوص المنظمة للأملاك العمومية للأملاك العمومية وخاصة منها ظهير 30 نونبر 1918المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي، تقوم الجماعات المحلية بإحداث وتدبير المرالق العمومية الجماعية كما تقرر في شأن طرق تدبيرها إما عن طريق الوكالة المباشرة أو الوكالة المستقلة أو الإمتياز أو كل طريقة أخرى من طرق التدبير المفوض وفي هذا الإطار تلجأ المجالس المحلية إلى تفويت حق استغلال مواقف السيارات لفائدة الخواص وذلك بهدف تسيير عقلاني لهذه المرالق وتنظيمها وتحسين مردودية مالية ميزانية الجماعات وكما هو معلوم فإن الشركات التي تستغل مواقف السيارات بواسطة عدادات الوقوف تقوم بنشاطها بناء على الشروط والظوابط التي يحددها كناش التحملات وعقد الامتياز المبرم بينها وبين الجماعات المعنية والمصادق عليها من لدن سلطة الوصاية طبقا للمادة 69 من الميثاق الجماعي.

وانطلاقا من مسؤولية رئيس المجلس الجماعي في حماية الملك العمومي باعتبار اختصاصه في مجال الشرطة الإدارية ومن حقه وواجبه اتخاذ التدابير الضرورية في حالة وجود مخالفة في هذا الباب سواء عن طريق وضع الفخ للسيارة المخالفة أو نقلها إلى المستودع البلدي وذلك إما عن طريق وضع الفخ للسيارة المخالفة أو نقلها إلى المستودع البلدي وذلك إما عن طريق استعمال القوة العمومية أو المصالح الخاصة للجماعة أو الترخيص بذلك للجهة المكلفة باستغلال المرفق العمومي طبقا للقانون وطبقا لمقتضيات الميثاق الجماعي وكناش التحملات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، المستشار السي البنا.

المستشار السيد أحمد البنا:

شكرا السيد الرئيس.

أولا كنشكروا السيد الوزير على الجواب ديالو ولكن هو الاتفاقية، عقد الاتفاقية يا الله كيهم الطرفين المتعاقدين الجماعة والإنسان اللي كيتمتع بحق الامتياز ولكن المواطن هنا اللي كنشوفوا السيد الوزير هو أن الآن كتفرض واحد الدعيرة ديال 30 درهم في حالة ما هذه دعيرة كتفرض، وهذيك المصيدة أو هذاك الصابو حنا كنعتبروا حجز. كنقولها السيد الوزير، ووقعوا حالات هنا أمام البرلمان هاذ المحل اللي هو مجاور المدخل ديال البرلمان خدمنا هنا حتى لجوج الليل وحتى 12 الليل وخرجت ولقيت السيارة ديالي أنا مديور ليها الصابو ومعا من غادي نهض وقدام البرلمان وبجانب المحطة. المدخل ديال البرلمان، لقينا سارة ديال البرلمان مديور ليها الصابو، لاش دايرين السيارات ديال الدولة لي 96 ولى 97 ولى 98 ولا 99علاش تعطاهم هذه الأرقام. تعطاهم هذه الأرقام باش يكون عندهم واحد النوع من الحماية لأنه ربما كيكونوا في قضاء مصالح اللي هي مهمة كتجي شركة وعندها امتياز وكتجي وكتدير الصابو، مواطن جاء في آخر وقت تيلقى الصابو وكيقلب على شكون يحليه المشكل وكيلقى حتى واحد لحل المشكل. البوليس من كيتم الحجز السيارة كيف ما كان نوعها. البوليس هناك من حقو ولكن شركة ديال الخواص ومن حقهاش تدير الصابو خصها تعتمد على شيحاجة اللي هي قانونية لأنه العقدة اللي كاينة، كاينة ما بينها وبين الجماعة ما كاينش شي مسطرة قانونية كتنص على أننا نمتثل لهذه القضية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

سيارات الدولة أو سيارات الجماعات المحلية أو البرلمان راه هي عندها نفس إلتزامات اللي عند سيارات المواطنين إذا كانت هناك مخالفة من هذا النوع واشنو هي هذه المخالفة.

هذه المخالفة هو الاستغلال الغير المشروع للملك العمومي الجماعي إذن من حق رئيس الجماعة أن يتخذ كل القرارات لحماية الملك الجماعي الآن الشركات اللي كتسميها أنت دعيرة أما هي استخلاص رسوم، هي بإذن من رئيس الجماعة المحلية، إذن من المجلس الجماعي إذن هي كتحل محل ورئيس الجماعة المحلية هو اللي كيرخص ليها باش تأخذ هذه الرسوم اللي كنسميوها دعيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى سؤال موالي وهو متعلق بدور مصالح حفظ الصحة لحماية الأمن الصحي للمواطنين للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، عبد السلام خيرات، مولاي الحسن الطالب، أبو بكر عبيد، الكلمة للمستشارة المحترمة الدكتورة زبيدة بوعياد.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نلاحظ أحيانا بعض الحالات في التسمم لدى المواطنين الناتجة أحيانا عن أيادي قدرة لعدم تحديد مسؤوليات فيما يخص محاربة وحفظ صحة المواطنين رغم التطمينات التي تحاول بتها وزارة الصحة في نفوس المواطنين فإن الرأي العام الوطني يعيش حالة من الرعب من جراء تكاثر الإصابات أحيانا التي تكون خطيرة ومثال ما وقع في فندق بالدارالبيضاء مؤخرا هو يدل على ذلك لذلك فإننا نتوجه إليكم السيد الوزير بسؤالنا حول دور وزارتكم في الحفاظ على الأمن الصحي الذي يعتبر أهم مقومات الأمن والإستقرار وما هي الجهود التي تقوم بها مصالح حفظ الصحة التابعة للجماعة المحلية والبلديات والذي أنتم وصيون عليها وهل تحرصون على توفير الوسائل لتقوم السلطات والمنتخبون بدورهم في حماية المجال الصحي للمواطنين سواء بالنسبة للجماعات المحلية أو بالنسبة للولايات والعمالات ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

جوابا على هذا السؤال يشرفني أن اذكر المجلس الموقران حكومة صاحب الجلالة نصره الله تولي عناية كاملة لموضوع حماية صحة المواطن ولا تدخر أي جهد من أجل بلورة كل ما من شأنه أن يحقق ذلك.

وفي هذا الإطار يجدر التذكير أن الدور الذي تضطلع بها الوزارات المعنية في هذا المجال أو كوزارة الصحة كوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ووزارات أخرى كل في مجال إختصاصاته أما وزارة الداخلية فإنها تلعب دورا مهما في غطار سياسة الحكومة الهادفة إلى حفظ وصيانة صحة المواطنين بصفتها وزارة وصية على الجماعات المحلية التي تتوفر على مجموعة مكاتب حفظ الصحة.

وتضطلع هذه المكاتب بمجموعة من المسؤوليات في مجال الوقاية نذكر من بينها المراقبة والسهر على جودة المواد الغذائية المعدة للإستهلاك وكذا الأماكن التي تباع فيها.

- المراقبة والسهر على نظالة الطرقات ومسالك التطهير ونقط الماء بالإضالة إلى مراقبة تطهير النفايات السائلة والصلبة.

- مراقبة ومحاربة جميع مصادر الضرر بما فيها مكالحة نواقل الأمراض.

- محاربة داء السعار عن طريق الفحص والتلقيح ومن أجل تعزيز الوقاية الصحية ثم تعيين منسقين جهويين حددت مهمتهم الأساسية في التنسيق بين مختلف المكاتب الجماعية لحفظ الصحة بتعاون مع الوزارات المعنية وذلك بغية تحسين أداء هذه المكاتب وجعل خدماتها تستجيب لرغبات المواطنين في مجال الوقاية الصحية ومن أهم الأدوار المنوطة بهؤلاء المنسقين أخص بالذكر تقييم وضعية الجهة من حيث الوقاية الصحية وذلك طبقا لإختصاصات هذه المكاتب وجمع المعطيات على المستوى الجهوي لتمكينها من طرح الحلول المناسبة في هذا الميدان ومن أجل حماية صحة المواطنين من الخطورة التي تشكلها النواقل وتعزيز الإمكانيات المحلية قامت وزارة الداخلية بتقديم مساعدات مالية للجماعات المحلية في هذا الصدد رصدت وزارة الداخلية سنة 2003 ميزانية ب6.7ملايين لفائدة الجهات الأكثر عرضة لهذه الالة وذلك من أجل إقتناء مبيدات الحشرات ومعدات الرش والحماية وسائل النقل كما قامت وزارة الداخلية بوضع برنامج رباعي 2004-2007 لمنح مساعدات مالية للجهات الأكثر تضررا في مجال محاربة النواقل من جهة وكذلك لجميع عمالات وأقاليم المملكة في مجال محاربة داء السعار لدعم وتقوية الوسائل المحلية في مجال التجهيز والتسيير من جهة أخرى. ففي سنة 2004 ثم رصد ميزانية ب12.6 لمحاربة النواقل أما بخصوص 2005 فقد ثم رصده 13.8مليون وذلك لدعم الإمكانيات المحلية لشراء المبيدات الحشرية والمعدات بالإضافة إلى شراء سيارات النفايات.

أما في مجال محاربة داء السعار فإن الوزارة خصصت إعتمادات لفائدة جميع العمالات والأقاليم لتعزيز الإمكانيات المحلية المتوفرة لديها وبفضل هذه الإعتمادات تمتد سنة 2004 إعادة هيكلة 11 مركز لمحاربة هذا الداء كما تم اقتناء اللقاحات والمعدات بالإضالة إلى اقتناء السيارات الضرورية عدد من الأطر، أطر المراكز لمحاربة هذا الداء. وفي إطار تعزيز المراقبة الغذائية وتطهير الماء الصالح للشرب ثم وضع برنامج نموذجي في جهة الدارالبيضاء الكبرى مع معهد باستور يهدف إلى تحليل المواد الغذائية ودعم تكوين ألأطباء في هذا المجال وسيتم تعميم هذه التجربة على صعيد جهات أخرى.

وأخيرا وفي مجال الطب الشرعي عملت الوزارة على تكوين 42 طبيب بتعاون مع كلية الطب والصيدلة وستعمل هذه المجموعة على تسيير وإدارة ما يناهز 20 مركز جهوي للطب الشرعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا للسيد الوزير على هذه المعلومات القيمة، صحيح هناك مجهودات التي بدلت في هذا الباب، هناك كذلك مجهودات اللي جاء بها

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الميثاق الجماعي وحدد الإختصاصات لمراكز حفظ الصحة التابعة للمقاطعات والتابعة كذلك للجماعات المحلية وعبر تطبيق هذه التجربة لاحظنا بعض النقص وبعض المشاكل التي انبثقت مع تمركز بعض الإختصاصات فيما يخص الجماعة المحلية وأصبح أقسام حفظ الصحة اللي هما تابعين للمقاطعات عندهم نوع من الصعوبة فيما يخص ممارسة المهام التي اسندت إليهم عبر الاختصاصات المتواجدة في القانون وهذا هو الهدف من وضعنا لهذا السؤال.

المشاكل فيما يخص التنسيق، فيما يخص ضبط الحاجيات اللي كيعبروا عليها في مراكز حفظ الصحة والتي لن تلبى بكاملها من طرف الجماعات المحلية.

ثانيا: تعقيد المساطر الإدارية بين المقاطعات وبين الجماعات المحلية كيجعل بأنه المستهلك كيوقع في مشاكل صحية وتنعكس هاذ تعقيد المساطر على المواطن في إطار الأمن الصحي.

ثالثا: أحيانا كمنتخبين ندلوا بملاحظات في مايخص مراقبة بعض الأسواق وفيما يخص مراقبة بعض الدكاكين ولكن المسطرة الإدارية، كنطلبوا منكم السيد الوزير باش يتعاد النظر للتخفيف من المساطر من أجل حماية المستهلك وحماية المواطن بسرعة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي، يتعلق بمصير الأراضي المنزوعة الملكية بعد خوصصة صوناصيد للمستشارين المحترمين أحمد المالكي، عبد القادر النميلي. الكلمة للسيد المستشار أحمد المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، إن نزع الأراضي لأجل المصلحة العامة للبلاد الاقتصادية والاجتماعية مسألة مقبولة من طرف المواطنين وهو ما حصل فعلا بمدينة سلوان بإقليم الناظور حين طلب من السكان التنازل عن أراضيهم لبناء مركب الحديد والصلب للشركة الوطنية لصناعة الحديد والصلب صوناصيد وكان من تقاضى أجرا زهيدا بقيمة 5.5 سنتيم للمتر المربع ومنهم من نزعت منهم رغما عنه بحجة المصلحة العامة وهم كثرة نزلائهم ورفضوا هذا التنازل والإمتثال للمصلحة العامة للبلاد وإنما لكونهم لاحظوا أن العملية شابهها الغموض بعد أن أصبحت الشركة في يد القطاع الخاص حاليا وأضحى اليوم المشروع الذي كان مصلحة عامة شركة خاصة فما هو مصير الأراضي الجرداء الخالية من مشاريع الدولة والتي يتم نزعها من المواطنين بحجة المصلحة العامة وهم اللذين ورثوها من أجدادهم فما مصيرها الآن؟ وأين هي حقوق هؤلاء المواطنين الذين لبوا نداء المصلحة العامة للبلاد وهم الآن يرون بأم أعينهم تستغل من طرف الخواص بدون وجه حق وأي قانون واي حق هذا الذي تنتزع به الأرض من مواطن تربى وترعرع في أحضانها وهي تشكل كل شيء بالنسبة إليه فيتم نزعها منه من طرف الدولة إنجاز مشروع شركة عمومية حولت بعد ذلك إلى القطاع الخاص وسؤالي وهو ألم يحن الوقت لإعادة النظر في الأراضي التي نزعت من أجل المصلحة العامة غير أنها لم تستغل في هذا الاتجاه؟ أليس من العدل إعادتها إلى أصحابها حيث أصبحوا فقراء بعدما جردوا من ممتلكاتهم وعقارهم؟ فهذه الشريحة السيد الوزير لايحث إهمال مصالحهم ونسيانهم فإنهم يرغبون أن تنظروا إليهم بعين الرالة وتطبيق القانون في إطار حقيقتهم، على الدولة والحكومة أن تعمل على تمكينهم من إرث أجدادهم الذي نزعته منهم والذي أصبح عرضه للمضاربات العقارية بين المنعشين العقاريين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيد المستشار على طرح هذا السؤال الأمر ليس جديدا، يتعلق بمجموعة من الأراضي تم نزع ملكيتها من أجل المنفعة العامة سنة 1978بموجب المرسوم الصادر بتاريخ في مارس 1978. تبلغ مساحتها الإجمالية 3768هكتار والتي خصصت لبناء مركب الحديد والصلب ومرافقه وقد ثم تشييد المركب الصناعي فوق مساحة 450 هكتار والحي السكني للأطر والمستخدمين على مساحة 25 هكتار وتم التراجع وتفويت مجموعة من المساحات الفائضة من طرف الدولة لفائدة المؤسسات العمومية ولفائدة الجماعات المحلية هذه المساحات رصدت لإنجاز مشاريع تنموية بخصوص الموضوع السيد المستشار. هناك بالفعل مجموعة من الملاكين الأصليين لبعض القطع الأرضية التي شملتها مثلا قرار الملكية والتي لم يتم بناءها أو استغلالها من طرف شركة صوناصيد، طلبوا باسترجاعها بدعوى أن عنصر المنفعة العامة قد انتفى بعد خوصصة الشركة كما يدعون أن هذه الشركة تنوي تفويت هذه الأراضي في حين أنهم هم أولى بإسترجاعها مما حدى بهم إلى تقديم عدة شكايات ودعاوي أمام السلطات القضائية المختصة مطالبين باسترجاع أراضيهم أو مراجعة التعويضات الممنوحة لهم، أقول أنه في انتظار صدور أحكام قضائية في الموضوع فإن الحكومة لا يسعها الآن إلا أن تعلن عن التزامها بمضمون الأحكام القضائية والتي سوف تصدر في هذا الشأن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الموالي: حرمان أعوان وموظفي الجماعات المحلية من الاستفادة من المغادرة الطوعية للعمل للمستشارين المحترمين السادة إدريس مرون، سعيد اللبار، الكلمة للمستشار، إدريس مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أقدمت الحكومة هذه السنة على تنفيذ مقتضيات اللي كتخص المغادرة الطوعية للموظفين ديال الدولة وحنا كنعرفوا أن الموظفين ديال الدولة والموظفين ديال الجماعات المحلية على اعتبار أن الجماعات المحلية الآن لا تتوفر بعد على نظام خاص بالوظيفة العمومية وفيما يتعلق بهده المغادرة حنا كنعرفوا على ان مجموعة ديال الأطر في الجماعات المحلية هي في إطار un détachement يعني هي تمة كتعمل وكانت أرسلت من طرف وزارة الداخلية على الخصوص السلم 10 و11 إدن هنا ثمن الأطر من هم أطر مشتركة بين الوزارات مثل المهندسين والمهندسات المعماريين ورغم دلك إدا كانت الرؤية أننا نخفض العدد ديال الأجور لأنها تأديها الدولة فالجماعات المحلية 14 ألف ديال الموظفين في أمس الحاجة للتخفيف من العبء الذي يصيبها. فأعتقد أنه من الضروري التفكير السيد الوزير في السماح لمن يرغبون من الأطر العاملة بالجماعات المحلية خصوصا السلم 10و11 واللي هما في الحقيقة في وضعية ديال détachement من أنهم يمشيوا في حالهم وكذلك التفكير في الموظفين الآخرين الصغار والمتوسطين من اعطائهم نفس الفرص في إطار تكافأ الفرص بين موظفي ديال الدولة وديال الجماعات المحلية مادامو يعملون في إطار نفس القوانين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على سؤالكم السيد المستشار، أنا بغيت هذا الجواب يكون إجمالي لى بالنسبة لدوك الناس اللي détaché ولا بالنسبة للآخرين وللإشارة في البداية أن الموظفين في الجماعات المحلية يمكنهم الإستفادة من نظام المغادرة الطوعية كما هو الشان بالنسبة لموظفي الدولة ومن هذا المنطلق فإن الحكومة عازمة على فتح المجال لموظفي الجماعات المحلية للإستفادة من هذه العملية غير أن الاستقلال الإداري والمالي الذي تتمتع به الجماعات المحلية يستوجب إحداث إطار خاص بهذا القطاع ولهذا الغرض ثم إحداث خلية تعمل مع سلطات الحكومة المعنية لتحديد الكيفية والدتابير التي سيتم العمل بها في هذا المجال وتجدر الشارة في هذا الصدد أن نجاح هذه التجربة يرتكز على جانبين أساسيين.

الجانب الأول يتعلق بإشكالية التمويل إذ ينبغي على الجماعات المحلية أن تتوفر على الغلال المالي الضروري للإستجابة للحاجيات الموتقعة ذلك أنه بحكم الاستقلال المالي للجماعات المحلية فإن الانعكاسات المالية لهذه ستتحملها الجماعات المحلية الشيء الذي استوجب دراسة عميقة لتقييم هذه الإنعكاسات المالية ومدى إمكانية الجماعات المحلية من تحملها وحيث أن عدد الموظفين والأعوان العاملين بالجماعات المحلية يفوق 146 ألف عامل فإن عملية التقييم هاته أظهرت أن هذه الانعكاسات تفوق مليار درهم إذا ما وصلت بنسبة المغادرة الطوعية إلى 5٪ من مجموع الموظفين وكما هو الشأن في الدولة.

إذن فإن هاذ الغلاف المالي يجب تعبئته في مدة وجيزة لا تتعدى أفق سنة مالية واحدة إضالة إلى هذه الإنعكاسات المالية يجب كذلك الأخذ بعين الاعتبار إشكالية تمويل الخصاص الذي سيترتب عن هذه العملية بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد وللتقليص من التأثير السلبي للإنعكاسات المالية بالنسبة للفائض الإجمالي السنوي الذي لا يتعدى 6 و مليارين الذي يعتبر المورد الأساسي للعمل التنموي للجماعات المحلية.

كان من الضروري الإلمام بكل هذه الجوانب حتى نظمن الظروف المناسبة لإنجاح هذه العملية وستعمل الحكومة الآن على ايجاد حلول ماشي دراسة، على ايجاد حلول المناسبة لتجاوز هذه الإشكالية المالية.

والجانب الثاني يتعلق بتحديد الكيفية والتدابير التي يجب مراعاتها من طرف الجماعات المحلية والتي توجد الآن في طور الدراسة من طرف الخلية المحدثة لهذا الغرض وضمانا لإنجاح هذه العملية ستعمل وزارة الداخلية كقطاع واصي على الجماعات المحلية على اتخاذ التدابير التنظيمية فيما يخص الآجال والشروط التي سوف تعتمد في هذا المجال كما أن وزارة الداخلية سوف تحرص على أن تتم هذه العملية في إطار يضمن حقوق الموظفين ومصلحة الجماعات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيد مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الوزير نحن نسجل بإرتياح الخبر اللي جبتوا به وأن الموظفين الراغبين غادي ينتظروا إلى حين إتمام الإجراءات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ننتقل إلى السؤال الموالي، الوضعية الاجتماعية لإقليم فكيك للمستشار المحترم محمد طالحا لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

معالي الوزير،

تعاني عدة أقاليم مشاكل اجتماعية متعددة والنموذج من إقليم فكيك والأقاليم المجاورة كإقليم جرادة وتاوريرت والراشيدية وغيرها. هاذ

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السؤال وضع يوم 04/05/27 ربما تجاوز شيئا ما حيث أن في الوقت الراهن تفاقم الوضع وازداد تدهورا. إلا أنه استبشرت ساكنة الجهة الشرقية عامة وسكان إقليم فكيك خاصة استبشروا خيرا بإقبال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده بخلق وكالة تنمية الأقاليم الشرقية وتظم لأول مرة إقليم فكيك وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أبارك خطوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليص التفاوت والحد من الفوارق الجهوية ومحاربة التهميش وإقصاء بعض المناطق على الآخرى أمر يحتم سن استراتيجية ومندمجة ترتكز على إدراج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المهمشة برؤية محددة تستهدف التنمية البشرية المستديمة لفائدة المناطق الفقيرة لبناء مغرب متوازن ومنسجم.

السيد الوزير، إن إقليم فكيك المناضل، لا وجود لمؤشرات التنمية المحلية والمذرة للدخل كالمعامل والمصانع وغيرها. هذا بالإضالة إلى وضعه الجغرالي الذي تقدر مساحته ب56 ألف كلم مربع منها 600 كلم كلها حدود فاصلة بين المغرب والقطر المجاور خاصة إلى كون اقتصاده يرتكز على تربية المواشي والكل يعرف الوضعية ديال تربية المواشي في الوقت الراهن وبعض المعادن التي اضمحلت بدورها والمعادن بالدرجة الثانية.

كما أن ظاهرة الجفال الذي خيم على هذا الاقليم لمدة تسع سنوات بالإضالة إلى ظاهرة التصحر وزحف الرمال واحتياج الجراد لمدة سنتين وتاثيرات المبيدات على المراعي والصقيع الذي وصل إلى 18 درجة تحت الصفر. هذا كله ترتب عنه بعض المشاكل التي يصعب ربما حلها.

أولا: انعدام الشغل.

– انهيار القدرة الشرائية للساكنة.

– الفقر، الهجرة القروية حيث تبتث أن الدراسة الأخيرة أن 58 من الكسابة غادروا المنطقة، فيهم اللي مشى إلى الأقاليم المجاورة وفيهم اللي مشى إلى جهة التي تعرفونها معالي الوزير.

فيما يخص الصحة، حدث ولا حرج، السكن هناك خاصة في الرحل سكان نصبوا بالحلفة وطلبنا من السيد الوزير أن يمدنا بالخيام ويحسبنا من الناس ديال تسونامي ولى من المتضررين من زلزال الحسيمة إلا أنه ماكاينش شاي فيما يخص التمدرس أولادنا إلى بغاوا يقراوا يمشيوا حتى لوحده ولهذا السيد الوزير نسالكم على البرامج التنموية التي هيأتم أو تفكرون في تهييئها لإنقاذ الوضع بهذا الإقليم المجاهد وما هي برامجكم الإستراتيجية لتدارك الوضع ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم، السيدة والسادة المستشارين المتحرمين أود في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم على تفضله بطرح هذا السؤال المتعلق بوضعية إقليم فكيك، لإقليم فكيك المجاهد العزيز على قلوب كالة المغاربة والذي يحضى بعناية خاصة من طرف حكومة صاحب الجلالة نصره الله ولا أدل على ذلك من كونه يدخل ضمن النفوذ الترابي لوكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة الشرقية التي تفضل صاحب الجلالة نصره الله بإحداثها مؤخرا. كما تتجلى هذه العناية في استفادة الإقليم من عدة برامج تنموية همت قطاعات حيوية كالتجهيزات الأساسية والحد من التصحر ومحاربة آثار الجفاف وذلك في أفق رصد اعتمادات بموازاة مع الاعتمادات الجارية للدولة تتعلق بالتنمية المندمجة.

ومن أهم البرامج استفاد الإقليم من غلال مالي يفوق 70 مليون درهم في إطار البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفال مكن من انجاز 216 مشروع وتوفير ما يناهز 643 يوم عمل كما استفاد من غلال مالي قدره 32مليون درهم في إطار البرنامج الاستعجالي لمحاربة آثار الجفال للجهة الشرقية للمملكة، في إطار مشروع التنمية القروية لتافيلالت ثم تحصيص غلال مالي يفوق 810 مليون درهم وقد هم تنمية المراعي وتربية الماشية وتوسيع شبكات السقي وعلى مستوى المشاريع الممولة في إطار الميزانية الإقليمية تم اعتماد خطة محلية تنموية تسعى إلى تقوية ودعم البنيات التحتية للجماعات الملحية بمشاريع خصصت لتعبيد الطرق وفتح مسالك وتحسين شبكة التطهير وتجهيز نقط الماء باليات هيدروميكانيكية وتنمية النسيج الإقتصادي المحلي وخلق أوراش الشغل بمختلف جماعة الإقليم بمبلغ 54 مليون درهم.وفي إطار الكهربة القروية الشمولي أبرمت جماعة الاقليم اتفاقية شراكة مع المكتب الوطني للكهرباء وستصل نسبة تعطية الإقليم من هاذه المادة الحيوية بعد انجاز جميع أشطر هذا البرنامج إلى 58٪ بكلفة مالية تناهز 106 مليون درهم ولتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب ثم انجاز عدة مشاريع أهمها حفر وتعميق 54 بئر وبناء 54 خزان للمياه إضافة إلى مد قنوات التوزيع وبناء نقط التوزيع بالماء بكلفة تجاوزت 19 مليون درهم استفاد منها 71 دوار بنسبة تغطية بلغت 85٪ وفي إطار البرنامج الوطني لبناء الطرق بالعالم القروي ثم انجاز عدةمشاريع بلغت قيمتها ما يفوق 114 مليون درهم خلال الخمس سنوات الأخيرة وفي الميدان الصحي تعززت الشبكة الصحية للإقليم بانجاز عدة مشاريع أهمها بنك للدم بالمستشفى الإقليمي وبناء عدة مراكز صحية بالإقليم وبالنسبة للتعليم فقد ثم إنجاز مشاريع لتدعيم البنيات التربوية مع إيلاء هناية خاصة للعالم القروي ومن أجل تقييم مستلزمات التهييء لهذا الإقليم أوفدت الوزارة، وزارة الداخلية لجانا للمعاينة الميدانية ثم على إثرها رصد غلال مالي قدره 12مليون درهم سيمكن من إنجاز مشاريع القرب المقترحة من طرف السادة المنتخبين إذن 12 مليون درهم سترصد قريبا بسياسة القرب وهذه المشاريع جاءت للمنتخبين ونظرا للأهمية التي توليها وزارة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الداخلية لهذا الإقليم فإن الوزارة تضل رهن إشارة الجماعات المحلية بهذا الإقليم قصد مدها بالدعم اللازم لإنجاز مشاريعها التنموية والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على هذه المعلومات القيمة. الكلمة لكم السي طالحا.

المستشار السيد محمد طالحا:

في البداية أود أن أشكر السيد الوزير على الجواب الشفاف والمقنع إلا أنه بغيت نلح ماشي نذكر حيث أنه تقال كل ما يتقال أن فكيك منطقة حدودية حساسة.

فسكان الشريط الحدودي يجب أن يكون لهم إهتمام وخاص حيث أنهم يعتبرون هاذ الناس جنود.

السيد الوزير لا أحد يقدر يقول فيما يخص البنية التحتية ماكاينش مجهودات فكاين مجهود ومجهود كبير. إلا أنه المشكل هو في القدرة الشرائية ديال المواطنين حيث الآن فعلا كاين ربما تغطية شبه شمولية ديال الكهرباء ولكن الناس مازال يا الله كيخلصو الكونتور ويضويوا بالشمع. مدخلين الضوء. فيما يخص الماء كذلك مازال الناس كتشرب من الأودية.

الهجرة كما أشرت في صفوف الكسابة واللي هي كتهم ومن النشاط الأساسي ديال المنطقة همت 58٪ ديال الكسابة اللي غادروا حيث أن ما استاطعوش حتى يجددوا الخيام ديالهم حيث أن الخيام مصاوبة بالحلفة وآثار الجفاف على الحلفة ما يقاتش الحلفة وما استاطعوا حتى يعاودوا الخيام ديالهم والصقيع اللي كان مؤخرا إلى قلنا ناقص 18 درجة مئوية في النجود العليا إلى كانت ناقص 18 برا، راه كاين نفس الشيء داخل الخيمة حيث أن من ألتحت حصيرة ومن الفوق حصيرة. ولهذا لابد السيد الوزير باش نلحوا عليك باش تعطيوا واحد العناية خاصة، كيف ما قلت كاين مجهود كبير ولكن بغينا المزيد من العناية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير،

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت أن أؤكد من جديد على العناية عناية صاحب الجلالة لهذا الإقليم العزيز وهذا الإقليم المجاهد، بدون شك أن هناك إستثمارات مهمة تبقى غير كافية لسد حاجيات السكان وبأمر من صاحب الجلالة المنصور بالله بإنشاء الوكالة ستأتي بأشياء جديدة تهم التنمية الجهوية المندمجة في الإقليم بخلق فرص للعمل، فرص للشباب فهذا أقول للسيد المستشار، إنشاء الله انتاظروا البرنامج اللي غادي تجي بهالوكالة واللي غادي تجي إنشاء الله بالخير وبإستثمارات مهمة تهم في العمق التنمية الاجتماعية وخلق فرص للشغل لشبابنا بهذا الإقليم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا ننتقل إلى السؤال الموالي، التعقيدات الإدارية للجماعات المحلية بخصوص تقديم الوثائق الإدارية للمواطنين للمستشارين المحترمين السادة بوشعيبالهلالي، محمد المنصوري، لحسن بوعود، عبد اللطيف اسطمبولي، حسن أبو العز، الكلمة للمستشار السي المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

في الواقع كما قلت الآن كان هناك استدراك حول عنوان السؤال بغيث غير نقول في البداية لابد السيد الوزير من الإعتراف على أن وزارتكم وأنتم السيد الوزير قمتم بمجهودات جبارة أولا لتفعيل الرؤية الشاملة لصاحب الجلالة فيما يرجع للمفهوم الجديد للسلطة وبالفعل الإدارات التابعة لكم السيد الوزير دائما وأبدا تشارك الفاعلين ومنهم المنتخبين في جميع الرؤى وفي جميع المشاريع أو بالأحرى المسودات. ومثلا أخص بالذكر مثلا الجريدة الرسمية للجماعات المحلية، المسودة حول الضرائب، المسودة حول الأحزاب السياسية واخيرا قمتم بالفعل بتقليص المدة وبطريقة كبيرة في تقليص المدة للجماعات الملحية بحيث أنه آخر ميزانية توصلت بها الجماعات في يوم 25 دجنبر للسنة الفارطة بحيث أن الجماعة تكنت من برمجة ميزانيتها إلا اننا نلاحظ السيد الوزير وأنتم متفقون بلا شك معي على أنه هو التعقيدات لازالت مستمرة وكبيرة ولاسيما أن المجالس للجميع بحضور ممثلي وزارة المالية تكرر ثم بعد ذلك تذهب إلى الوزارة الوصية ثم إلى وزارة المالية من بعد وزارة المالية ترجع إلى المجلس من بعدما المجلس يدوز الصفقات بحضور وزارة المالية كترجع إلى الوزارة الوصية وبهذا كتدوز واحد المدة كبيرة كتجعل على أننا كجماعات لا نستطيع أن ننقد برامجنا في السنة المعنية وبهذا كنلاحظوا جميعا بأنه هناك فائض في الميزانية. ألا ترون السيد الوزير على أنه أصبح الآن من الضروري تفعيل المقتضيات ونعطيوا للجماعات المحلية الصلاحيات اللي عندهم ولاسيما أنه كاين هناك ممثل ديال وازرة الداخلية، كاين هناك ممثل ديال وزارة المالية، الكل تيجتمع وتيبدي بالرأي ديالو وكتعرفوا السيد الوزير على أنه الميزانيات ما تدوز هكذا بسهولة، أن الرئيس يلقى واحد العديد من المشاكل باش يدوز الميزانية ديالو فإذا به لما يستاطعوا باش تكون واحد ألغلبية حول واحد الرؤية هناك تعقيدات كبيرة نتمنى من جوابكم السيد الوزير باش على الأقل تعطيونا كيفاش كتشوفوا باش في المستقبل يكون على ألأقل التقليص في واحد المدة ولاسيما نعاودها مرة أخرى وزارة المالية كتحضر من الأول حتى الآخر وهي اللي كتخلص وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة، السادة المستشارين المحترمين،

جوابا على هذا السؤال الشفوي المهم المتعلق بالصعوبات التي يتعرض لها المواطنون نتيجة تعقيب وطول المساطر الإدارية يشرفني أن أذكر بأهمية هذا الموضوع لإرتباطه بالمواطنين والذي يعتبر مسؤولية مشتركة بين الدولة والجماعات المحلية يستوجب تعبئة الجميع من أجل تبسيط المساطر والمسالك الإدارية وفي هذا الطار تجدر الإشارة بانه ثم إعطاء التعليمات من أجل تحقيق هذه الأهداف حيث ثم في هذا المجال تسجيل عدة منجزات من طرف هذه الوزارة أخص بالذكر منها إنجاز تشخيص حول المساطر الإدارية لى على مستوى عدة عمالات وأقاليم تمت من خلاله معاينة المشاكل والتعقيدات التي تشوب المساطر الإدارية وعلى إثر ذلك أحدثت لجنة مركزية مكلفة بتبسيط المساطر الإدارية عهد إليها القيام بما يلي:

– إحصاء جميع المساطر التي تدخل في إطار المهام المنوطة بوزارة الداخلية وكذا بالهيئات المنضوية تحت وصايتها الجماعات والوكالات.

– دراسة إمكانية تبسيط هذه المساطر والوثائق الإدارية أو حذفها إذا كانت لا ترتكز على سند قانوني صريح وسيتم في القريب إصدار دليل حول المساطر الإدارية الخاصة بوزارة الداخلية تحدد فيه إسم المسطرة أو الوثيقة الإدارية وسندها القانوني والمصالح المكلفة بإنجازها والوثائق المغلوبة لذا كانت هناك رسوم وأجل إنجاز المسطرة أو الوثيقة مع إرفاق كل مسطرة أو الوثيقة بنماذج موحدة وهكذا تمت دراسة عدة مساطر ووثائق إدارية لها ارتباط بميادين الحالة المدنية وبطاقة التعريف الوطنية وجوازات السفر والتعمير والشواهد الإدارية المختلفة كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الدليل بهدف إلى ضبط وحصر جميع المساطر والوثائق الإدارية التي تهم وزارة الداخلية وكذا توحيدها والعمل على تبسيطها ومن اجل تقريب خدمات الإدارة العامة للأمن الوطني والتقليص من عدد الوثائق الإدارية التي يطالب بها المواطنون سيتم استبدال النظام الحالي لبطاقة التعريف الوطنية بنظام جديد يعتمد على التكنولوجيات الحديثة عبر إحداث بطاقة التعريف الوطنية carte magnétique électronique وموازاة مع ذلك ساهمت وزارة الداخلية في إنجاز دليل المساطر الإدارية الأكثر تداولا من طرف المواطنين التي أعدتها وزارة تحديث القطاعات العامة والذي وضع رهن إشارة السادة الولاة والعمال.

– إعداد دليل حول المساطر المتعلقة بالأنشطة المهنية والتجارية المنظمة بمقتضى نصوص خاصة الذي تشرف عليه وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد والذي سيصدر عما قريب وفي إطار تحسيس الإدارة الترابية بالمهام المنوطة بها وتيسير إعادة هذه المهام أعدت وزارة الداخلية مجموعة من الوثائق سيتم وضعها رهن إشارة السادة الولاة والعمال والسادة رؤساء الجماعات المحلية ويتعلق الأمر بدليل حول الحالة المدنية، دليل حول مسطرة تصحيح المضاء ومسطرة الشرال على مطابقة النسخ لأصولها وكمثال على ما تقوم به هذه الوزارة في هذا المجال يجدر التذكير بالمجهودات المبدولة من أجل تحسين وثيرة المصادقة على ميزانية الجماعات المحلية وهكذا برسم السنة الجارية تمت المصادقة ولأول مرة في تاريخ اللامركزية في بلادنا على 99٪ من الميزانيات قبل متم سنة 2004 وفقا لما تقتضيه القوانين والأنظمة الحالية وقد حضي هذا الإجراء بمباركة وتنويه المنتخبين المحليين لما سيترتب عنه من تداعيات إيجابية على تدبير الشأن العام المحلي.

أما فيما يخص المصادقة على برمجة الفائض المالي فتحب الإشارة أن وزارة الداخلية تحرص على المصادقة على الجماعات الإدارية للجماعات المحلية فور التوصل بها بعد التأثر من صحة وسلامة العملية المالية والمحاسبية التي تتضمنها وعلى المصادقة على البرامج المقترحة للفوائض المالية بسرعة فائقة وأكثر سرعة ممكنة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، السي المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

في الواقع السيد الوزير، أشكركم على هذه المبادرات وبالفعل أننا على علم بهاد الشيء اللي قلتوا لينا السيد الوزير وهذا يدل على اننا نشتغل عن قرب وكيف ما قلت على أننا كتشاركنا في الرؤية ديالكم،،في العمل بتاعكم.

بالفعل اجتنبنا هذا السؤال لأنه في المرة الأولى طرحناه لأننا كنشوفو خص وثيقة تصادق على وثيقة، وثيقة على وثيقة وعلى حاجة بسيطة كندوزوا أيام والمواطن تيمشي مدة طويلة باش يحصل على وثيقة اللي هي في الواقع ما خصهاش تكون أشرتم السيد الوزير فيما يرجع يعني المصادقة على الميزانية بالفعل شاركنا وشاهدنا وقلتم ليكم على أنه آخر ميزانية كانت يوم 25 دجنبر كانوا غير واحد جوج اللي كانوا فيهم مشاكل ما صادقوش عليهم لأنه المجالس ما صادقوش عليهم ولكن آخر ميزانية خرجات يوم 25 دجنبر ولكن الشكالية المطروحة السيد الوزير، أرجوكم على أنكم تنكبوا عليها وراه غاديين فيها ولكن غير خصها واحد السرعة، في واحد الوقت موجزوهي المصادقة كتكون ماشي وزارة المالية ووزارة الداخلية بعدما نكون المصادقة عاود ثاني خص المصادقة على المصادقة واجتماع وراء اجتماع. من يتكون الجمع وتيكون المجلس أعطي حضور ممثل وزارة المالية، ممثل وزارة الداخلية الكل حضر والكل أتفق ماكاينش شي معارضة ما تنشوفوش علاش غادي تمشي حتى لوزارة المالية مرة أخرى وكتكلس تمة واحد المدة طويلة لأنه إلى خصتك غير شي كلمة ناقصة منها كيترفض هذا الملف والميزانية كتحبس والمشاريع كيوقفوا. هنا نتكل عليكم صادقين. هاذ النقطة مازالت، فكنا منها وشكرا السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

يمكن أن أؤكد لك السيد المستشار أن عند وزارة المالية عزيمة أكيدة لتبسيط المساطر الإدارية والمالية والدليل على هذا أننا اتفقنا مع وزارة المالية على نظام جديد للمالية المحلية. تكلمنا قبيلة على الجبايات حنا اتفقنا مع وزارة المالية على المشروع على النص الذي يقدم إلى مجلسكم الموقر والآن اتفقنا كذلك على قانون جديد سيمكننا من تبسيط العمليات المالية وإنشاء الله حتى هو غادي يجي ونتمنى صادقين أن هذا المشروع غادي يجي موازاة مع المشروع الخاص بالجبايات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الان ننتقل إلى السؤال الأخير الذي يهم هذا القطاع الخصاص المتعلق بالجماعات المحلية فيما يخص استخلاص الضرائب المحلية للمستشارين المحترمين السادة محمد كريمين، تيتنى العلوي، محمد أبو الفراج، الكلمة للسيد المسشتار محمد أبو الفراج.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أصبحت للجماعات المحلية في الآونة الأخيرة مجموعة من المداخيل تستخلص لفائدة ميزانياتها وخير دليل على ذلك تعدد الأبواب التي تشتمل عليها الميزنيات الجماعية إلا أنه يلاحظ وبالملموس ومن خلال الباب باقي استخلاصه أن أغلب الجماعات الحضرية والقروية لا تعمل على جباية مداخلها المقررة والمقبولة علما أن الموارد المالية هي العمود الفقري للتنمية المحلية والسير العادي للجماعات المحلية وبما أن وزارتكم قامت بمجهودات جبارة في عدة مجالات نسائلكم السيد الوزير عن الأسباب التي تعزى إلى هاته الوضعية هل تعود إلى نقص في الأطر؟ أم إلى عدم تكوينها في مجال المالية المحلية؟ علما بأن بعض الجماعات تعين أطرا متوسطة وصغرى للإشراف على تحصيل مداخلها وتهميش الأطر العليا كما نسائلكم السيد الوزير عما تعتزمون القيام به من إجراءات لتدارك هذه الوضعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن اشكر المستشارين المحترمين من الفريق الإستقلالي على تفضلهم بطرح هذا السؤال حول الخصاص الذي تعرفه الجماعات الملحية فيما يخص استخلاص الضرائب المحلية يجب الإشارة إلى أن الخصاص الحاصل على مستوى استخلاص الضرائب المحلية يعود ليس فحسب إلى النقص في الإمكانيات المالية والبشرية المعتمدة لهذه العملية بل يُرجع كذلك إلى التركيبة، تركيبة النظام الجبائي الحالي الذي يتسم كما تعلمون بتعقيد المساطر وتعددية الضرائب مع ضعف مردودية البعض منها كما أن هذا الخصاص يعود كذلك إلى التقار الإدارة المحلية لهيكلة ناجعة لإستخلاص الضرائب وللحد من هذه النقائص التي تنعكس سلبا على الوضعية المالية للجماعات المحلية فإن مشروع إصلاح الجبايات المحلية الذي ثم إعداده ومناقشته مع جميع ألطرال المعنية وخصوصا المنتخبين والذي سيعرض على مجلسكم الموقر تبني من بين أهدافه العمل بمنظومة حديثة تتوخى تبسيط المساطر على مستوى جميع مراحل تدبير الجبايات واعتماد عددا محدودا من الرسوم الهامة التي لها مردودية وتوفر للجماعات المحلية موارد قارة ومنتظمة كما أنه فيما يخص المسطرة المعتمدة في مجال استخلاص الضرائب فإن هذا المشروع سيعمل كذلك على إدخال الجراءات والوسائل القانونية الضرورية لحث الأطرال المعنية للقيام بمسؤولياتهم في هذا الميدان سواء تعلق الأمر بالقابض أو الأمر بالصرف أو المصالح الضريبية للجماعات المحلية ومن بين التدابير المصاحبة له فإن هذا المشروع تبنى تأهيل الإدارة المحلية خاصة من حيث هيكلة المصالح الضريبية وتأطيرها بالموارد البشرية الكافية وفي انتظار إخراج مشروع النص المتعلق بالجبايات الملحية إلى حيز الوجود فإن وزارة الداخلية ستواصل العمل بتنسيق وتعاون مع وزارة المالية والجماعات المحلية المعنية للرفع من وثيرة استخلاص الضرائب الملحية خاصة وان هذا النهج التشاركي، كاين هناك الآن نهج تشاركي ما بين وزارة الداخلية ووزارة المالية وبعض الجماعات. هاذ النهج التشاركي اللي بدينا كنعملوا به أعطى نتائج ايجابية خلال السنة المالية 2004 وبخصوص على مستوى مدن مراكش، فاس وسلا على سبيل المثال ولكن أعطى هذا العمل التشاركي يعني نسب ارتفاع استخلاص الضرائب بلغت 15٪ إلى 25٪ بصفة اجمالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، المستشار السيد كريمين.

المستشار السيد محمد كريمين:

شكرا السيد الوزير على الرد ديالكم اللي في الحقيقة كيجيب بعض التوضيحات واللي هي في نفس الوقت ماكافياش لأنه كنشوفو مثلا الجهة المسؤولة عن استخلاص مستحقات الجماعة هي نفس الجهة المسؤولة عن استخلاص مستحقات الدولة وفي نفس الوقت كنشوفو بأن الدولة ما عندهاش الباقي استخلاصه بنفس الوثيرة اللي عند الجماعات، هذه نقطة مهمة لو كان هذا النسبة اللي عند الدولة يمكن الدولة تعجز

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

اليوم حتى باش تخلص الموظفين هذا من جهة ما كتهمكومش غير وزارتكم لوحدها ولكن فيه واحد الشوية ديال التضامن الوزاري في إطار الحكومة لأنه كيهم وزارة المالية ووزارة العدل لأنه منذ إصدار قانون مدونة تحصيل الموارد والديون العمومية تبدلت المسطرة وهاذ القانون اللي بغا المشرع أنه يكون فيه شوية ديال التطوعية من عند اللي عندو إستحقاق بين بأن المغربي ما عندوش طوعية فيما يخص الضرائب اللي كتمشي للجماعات. هذا شيء مهم وفي نفس الوقت نقص من الوسائل الإجبارية واللي كانت كتلزم المستحق باش يؤدي الديون لأصحابها إذن هاذ الشيء كلشي أنتم عرفينو السيد الوزير وفعلا شركتونا معاكم في تهييء المشروع اللي غادي يجي للمشرع فيما يخص القانون الجبائي ولكن الآن بعض المسائل اللي يمكن نقولوا بانها في الحين تقدر تعطي نتائج، تكلمتوا على مدينة مراكش فعلا اللي كانت واحد الإتفاقية ما بين الخزينة الجهوية وبين مجلس المدينة والولاية وأعطت نتائج جد مهمة، يمكن نعمموا هذه الإتفاقية وتكون على صعيد جميع الجهات، في نفس الوقت نطلبوا من وزارة المالية ومن الخزينة العامة باش تعطي الوسائل للقباضات لأننا ما يمكنش نمسحوا كلشي في القباضات باش يمكن ليها تخدم لا يعقل باش قباضة اللي عندما مثلا 7.6 أو 8 ديال الجماعات كتخدم برجل واحد محلف باش يدور على الجماعات كلها وبدون وسائل النقل إذن ضننت أن هاذ الشيء ما كيحتاج للقانون كيحتاج إلى إدارة حكومية باش نزيدوا شوية في وسائل القباضات حتى يقوموا بالواجب ديالهم وكتعرفوا السيد الوزير بانه هاذ الباقي استخلاصه يمكن لينا نحسبوه انه كله غادي يمشي للاستثمار وإلى مشروع في الاستثمار غادي يكون كله الإنعكاسات ديالو على الإقتصاد الوطني إذن حنا شاعرين بانكم وأنتم كذلك بهذه الهمية وكنطلبوا منكم في إطار المجموعة الحكومية باش تلحوا على وزارة المالية تعمل الوسائل الخاصة لهذا القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بهذا نكون قد أنهينا الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية، بإسمكم السادة المستشارين أشكر السيد وزير الداخلية على أجوبته التي تتضمن عناصر ايجابية الآن ننتقل إلى قطاع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الطر والبحث العلمي تطبيق مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين للسادة المستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، غدريس مرون، حميد المون، صوالحي بوزكري، أحمد المنتصر، لحسن عباد، علي أيت المؤذن، عبد الرحيم دندون، محمد اشنينة، امبارك السباعي، سفيان القرضاوي، علي أساكتي.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس.

هذا السؤال يتعلق بمضامين الميثاق أو من بين مضامين المهمة لميثاق التربية والتكوين، هذا الميثاق الذي نعتز ويعتز المغرب به والذي وضع إثر تعيين جلالة المغفور له الحسن الثاني للجنة وطنية هامة انكبت على إعداد هذا الميثاق الذي يرهن الثقالة بالبلاد الثقالة والتعليم بالمغرب لمدة طويلة والذي استمد أسسه من معطيات موروثة، اتفاقية إسلامية عربية ومعطيات عصرية كذلك متحضرة ومتقدمة ومن بين هذه المعطيات هو اعتبار الجامعات كمقاولات علمية تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقالية كما هو عليه الشأن في كثير من البلدان المتقدمة سواء في الأنظمة المختلفة الشتراكية والفرنكوفونية والجرمانية والأمريكية ما هي التدابيرن السؤال هو هذا، ما هي التدابير العلمية والتصور الذي يحقق هذا الهدف المرسوم في الميثاق السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا في علم المجلس أن السيد كاتب الدولة سينوب عن السيد وزير التربية الوطنية للجواب عن هذا السؤال. لكم الكلمة السيد كاتب الدولة.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة في التعليم المكلف بمحاربة الأمية:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أود في البداية أن اشكر السادة المستشارين على هذا السؤال القيم واشير كذلك إلى أن التفاعل ما بين الجامعة ومحيطها الإقتصادي والإجتماعي والثقالي ليس وليد اليوم.

المؤسسات الجامعية تتواصل باستمرار مع المحيط وسوق الشغل في إطار الشراكة والاتفاقيات. هذه الشراكة والاتفاقيات تمكن الأساتذة الباحثين مع من القيام بدراسات تنموية في مختلف القطاعات للنشاط الإقتصادي والإجتماعي وفي مراكز البحث كذلك. وذلك تحقيقا للأهدال العامة المحددة للبحث والإبداع وإسهاما من الوزارة في التطورات العلمية والتقنية والمهنية والاقتصادية والثقافية للأمة مع الآخرين بعين الإعتبار الاحتياجات الخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستفيد المقاولات والقطاعات من نتائجها وتمكن الطلبة من إجراء تداريبهم والقيام ببحوثهم الميدانية داخل المقاولة وما يرتبط بها وسعيا وراء توطيد علاقة التواصل مع عالم الشغل وتكثيف الأنشطة ذات القيمة المضالة المرتفعة نص القانون 01-00 وخاصة المادة 9 منه على أن إدارة الجامعة تتم من طرف مجلس يضم من بين أعضائه المقررين ممثلين عن المجالس المنتخبة وعن الفاعلين من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومنهم رؤساء الغرف المهنية وفي هذا الإطار عقدت الجامعات عدة لقاءات جهوية مع الفاعلين في المحيط الجتماعي والإقتصادي لدراسة خصوصيات هذا المحيط ومتطلبات التكوينية والبحثية والخدماتية كما عملت على تنظيم ندوات وورشات عمل وأيام دراسية على صعيد كل جهة على صعيد الجهة، كل جامعة مست مختلف ميادين الإقتصاد والإجتماع والثقالة والفن بحضور الأساتذة والفاعلين القتصاديين والإجتماعيين والثقافيين وقد تمخض عن إعداد لائحة المهن الموزعة حسب كل حق معرفي إعداد المسالك، فتح التكوين المستمر أمام مستخدمي المقاولات لتنمية مهارتهم وقدراتهم وذلك عبر عقد اتفاقيات شراكة معها.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

- تحديد أقطاب الإمتياز.
- تحديد الميادين ذات الأولوية كالفلاحة والماء والتصحر والبيئة وعلوم التواصل وعلوم البحر وإنجاز برنامج الدعم الموضوعاتي.
- تمويل مشاريع البحث ذات الأولوية على مستوى الوطني.
- تشجيع الإجازات المهنية.
- وضع برنامج التكوينات في تقنيات الإعلام والاتصال وكذا التعبير والتواصل المعلوميات، يستفيد منه القطاع الخاص وإحداث خلايا الوجائيةles interfacesتتكفل بالتعاون والعلاقات الخارجية من بينها ما يهم القطاع الخاص واخيرا إحداث محاضن المقاولات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الوزير، طبعا أعتقد أن اللذين يسمعون الحاضرون والسامعون من المواطنين كثيرا منهم لا علم لهم بما أنجز بما أنجزتم السيد الوزير، فحيث يجب نشر هذا، نشره وإعادة نشره.

مضى الزمن الذي يتموقع فيه العالم والباحث في برجه العاجي يجب أن ينزل العالم إلى التماس مع المواطن مع الفاعلين الإجتماعيين والإقتصاديين مضى الزمن الذي كان فيه العالم فيه فقيرا. لأن العالم، العلم لله وفي سبيل الله ونشوفو العالم كيفاش يمكن يأكل ويشرب. بالعكس أصبح للعلم قيمة وللبحث العلمي قيمة. ليس هناك أحسن من أن تكون الجامعة والباحثين والعلماء هم رواد البحث عن جدوى مشروع ما من المشاريع فالجامعة عندها إقتصاديين وعندها باحثين علماء، عندها فلاسفة كلشي عندها ونحمد لله أن المغرب حقق ما لم تحققه أي دولة أخرى. خلال مدة طويلة في الإنجازات العلمية وفي المؤسسات العلمية واصبحنا لدينا تخمة للمتخرجين الجامعيين حملة الشهادات وحملة الدكتوراة يطلبون الشغل ولا شغل لهم.

لذلك الآن الجامعة يجب أن تكون رائدة في هذا المجال وان تقتحم جميع المجالات ولها كامل الحق وكامل المشروعية بل كامل المسؤولية في ذلك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل إلى السؤال الثاني، إعداد أقسام التعليم التقني بالناظور.

الكلمة للمستشارين المحترمين السيدان عبد الرحمن أشن ومحمد الرحموني. الكلمة لكم الأستاذ أشن.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وهو بخصوص التعليم التقني أو غياب التعليم التقني بالناظور ومعاناة تلاميذ الثانوي بهذا الإقليم مع هذا النوع من التعليم حيث أمام غيابه بهذا الإقليم يتم توجيه تلاميذ الثانوي إلى مدينة وجدة وكل من رغب في متابعة التعليم التقني يتوجه إلى مدينة وجدة مما انعكس بشكل سلبي وخطير على عدد التلاميذ الراغبين في متابعة هذا النوع من التعليم حيث لا يتم توجيه أكثر من خمسة تلاميذ سنويا لمتابعة هذا التعليم في مدينة وجدة طبعا أمام البعد الجغرالي 150 كلم تقريبا.

فهذه الوضعية السيد الوزير إذا كانت مقبولة في مضى منذ أزيد من 20 سنة حيث كان الإقليم يتوفر على ثانوية واحدة أو ثانويتين فإنه الآن لم يعد الأمر كذلك بحيث أن عدد الثانويات أصبح يتجاوز 20 تقريبا على مستوى الإقليم وعدد التلاميذ المتابعين فيهم لدراستهم يزيد عن الآلاف مما يجعل عدد الراغبين في متابعة هذا التعليم يتزايد سنويا ولكن قلت أمام عدم توفر ثانوية إقليمية بهذا الإقليم لا يقدم هؤلاء على متابعته خاصة العنصر السنوي، الفتيات يكدن يكن غائبات كليا عن هذا النوع من التعليم. سبق لوزارة التربية الوطنية منذ ما يقارب 10 سنوات أن برمجت إحداث ثانوية إقليمية بالمدينة بمدينة الناظور عاصمة الإقليم وذلك في إطار شراكة مع البنك الشعبي حسب ما أعتقد ولكنها لم تر النور بعد وقد مر على هذا المشروع أزيد من 10 سنوات سبق أن طرحنا هذا السؤال على عدد كبير من وزراء التربية الوطنية منذ سنة 1994 إلى الآن منذ 10 إلى 11 سنة تقريبا يسوف على أنه ربما الوزارة ستقدم على إحداث ثانوية بهذا الإقليم أخيرا سبق لوزارة التربية الوطنية في شخص الوزير السابق أن أوفدت لجنة إلى مدينة الناظور للوقوف على هذا النوع من التعليم بمدينة الناظور حيث زارت إحدى الثانويات بالمدينة وهي ثانوية المطار التي وقفت فيها على أجنحة فائضة عن التشغيل كانت تفكر وزارة التربية الوطنية استحداث جناح تقني بهذه الثانوية مر على هذا المشروع أزيد من أربع سنوات ولا شيء ولم يجد جديد بعد لذا فسؤالنا إلى السيد وزير التربية الوطنية. ألا ترون السيد الوزير أنه تأخر تحقيق هذا المشروع لتلاميذ إقليم الناظور حتى يرتاحوا من مشقة السفر من مدينة الناظور إلى مدينة وجدة بل ليس فقط هذا قصد تشجيعهم على تتبع هذا النوع من التعليم لنكون منسجمين مع مضمون ميثاق التربية والتكوين الذي يقضي بتخصيص أو جعل ثلثي تلاميذتنا يتوجهون إلى هذا النوع من التعليم، هذا سؤالنا إليكم السيد الوزير، نتمنى أن نجد فيه ما يريح تلامذة وسكان إقليم الناظور وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة في التعليم:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

ربما قبل الإجابة المباشرة على سؤالكم أريد تعميم الفائدة وإعطاء بعض المعطيات نيابة الناظور حاليا تتوفر على 18 ثانوية تأهيلية يلجها 10 آلاف و155 تلميذ و35 ثانوية إعدادية بها 23 ألف و671 تلميذ يتم توجيه حوالي 04 تلميذا سنويا إلى التعليم التقني جلهم إلى شعب التقني التجاري المحدثة بثانوية عبد الكريم الخطابي بالناظور وذلك منذ الموسم الدراسي 96-97 وفي إطار التوجه العام لتشجيع الإقبال على التعليم التقني الصناعي اقترح على هذه الوزارة إحداث ثانوية للتعليم التقني بمدينة الناظور منذ سبع سنوات قامت خلالها عدة لجن بزيارة نيابة الناظور وتم الإجماع فعلا على إحداث شعب للتعليم التقني الصناعي بثانوية المطار لتوفرها على داخلية ومساحة كافية لبناء المعامل والمرالق الضرورية كما جاء في سؤالكم السيد المستشار المحترم وخلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها لجنة مركزية لثانوية المطار وذلك في منتصف شهر مارس من هذه السنة تمت معاينة المساحة مخصصة لإنجاز المشروع وقد تم فعلا تكليف مهندس معماري للقيام بالدراسة التقنية وذلك بتنسيق مع المصالح المركزية للوزارة وتجدر الإشارة إلى أن ثانوية المطار تحتوي حاليا على أقسام للتعليم الإعدادي سيتم تحويلها إلى الإعدادية المبرمجة في إطار الإحداثات لموسم 2006-2007 وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة للمستشار السيد عبد الرحمن.

المستشار السيد عبد الرحمن أشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، بالفعل السيد الوزير عندما أشرت في سؤالي إلى أن عددا قليلا من التلاميذ هم الذين يتوجهون إلى التعليم الصناعي قصدت طبعا التعليم الصناعي لأن شعبة الإقتصاد التي أحدثت بالناظور منذ تقريبا خمس سنوات كان ذلك دليلا قاطعا على رغبة تلاميذ إقليم الناظور على إقبالهم على هذا النوع من التعليم التقني بحيث هذه الشعبة نفسها شعبة التجاري عندما كانتش في الناظور كانوا يتوجهون أربعة أو خمسة تلاميذ إلى وجدة من اللي أحدثت الشعبة بالناظور وقع عليها إقبال وأصبحوا بها 120 -130 تلميذ. أما التعليم التقني الصناعي يعني الكهرباء، الميكانيك إلى حد الآن فيها 4 أو 5 تلاميذ اللي تيمشيوا إلى وجدة وهذا دليل قاطع على أنه لو أحدثت ولو عجلنا بإحداث ثانوية تقنية داخل ثانوية المطار كما هو مقترح عند وزارة التربية الوطنية هذا سيؤكد لنا بالفعل أن هناك إقبال كبير لهؤلاء التلاميذ إلا على هذا النوع من التعليم بما يفتحه أمامه من الاق للتشغيل. التلميذ ديالنا الآن ولى واعي وتيعرف على أن هذا النوع من التعليم التقني يفتح أمامه الاق للتشغيل، فقط اللي فنسجلوا بإيجاب كبير السيد الوزير وهذا هو اللي ربما فهمته من الجواب ديالكم أنه في السنة المقبلة غادي يكون تعليم صناعي عندنا في الناظور أولا؟ يعني شتنبر ?أكتوبر السنة المقبلة ماكاينش تعليم واش ما يمكنش هذا هو الإلتماس اللي يمكن تتوجه به إلى الوزارة وزارة التربية الوطنية أنها تعجل لينا لماذا لا؟ مادام أنها سوف لن تحدث بنايتن هذا تجهيز لجناح قائم داخل ثانوية المطار هل لا أمكن تدارك ما فات من ضياع وهذا ....نفتحوا في شتنبر- أكتوبر ديال هذه السنة 2005-2006 مادام أنه ماكاينش البناء، كاين تجهيز البناية كاينة بحال اللي جاء في الجواب ديالكم السيد الوزير، كنلتمسوا منكم باش تسهروا معانا وتضحيوا معانا باش نخلقوا هاذ النوع ديال التعليم في هذه السنة الله يجازيكم بخير، ما عرفناش واش غادي نتصلوا لكم أو نكاتبوكم أو عاد نصدعكم بالأسئلة الشفوية في البرلمان هذا هو إلتماسنا السيد الرئيس لهذه الوزارة واتمنى أنها تجاوبوا معانا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل إلى القطاع الموالي وهو يتعلق بالسيد وزير الإتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بسؤال حول تقصير القناتين التلفزيتين في تغطية أنشطة المعارضة للمستشارين المحترمين السادة إدريس العلوي، عبد الصمد عرشان، حسن زهير، الحاج الطاهري، محمد دأوخيار، محمد أبو السعود. الكلمة للمستشار مولاي غدريس العلوي.

المستشار المحترم السيد مولاي إدريس العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

لا شك أن المشاهد المغربي يعرف أن إعلامنا العمومي خصوصا السمعي البصري هو حكر على فئات دون أخرى والدليل على ذلك هو غياب الرأي الآخر على استوديوهات القناتين الأولى والثانية دون سبب يذكر سوء أنهم ينتمون لأحزاب المعارضة بل وصل الحد إلى درجة عدم تغطية الأنشطة التي تنظمها بعون التهيئة السياسية وتهميش اطرها بإستبعادهم من البرامج الحوارية وبالتالي حرمان المواطن الذي يؤدي ضريبة الفضاء السمعي البصري من الستماع إلى الرأي الآخر وبالتالي حرمانها من حقها الطبيعي في الإعلام العموي الذي يجب أن تتكافأ فيه الفرص وتعكس التعددية السياسية في بلادنا.

السيد الوزير نسائلكم عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها بحكم أنكم الوصي على القيام من أجل الرفع الحيف عن أحزاب المعارضة وتمكينها من إيصال أهدافها وبرامجها عبر القناتين العموميتين في ظروف يطغى فيها الحديث عن تحرير القطاع السمعي البصري وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هناك إستدراك، إضافة إسم المستشار في السؤال. الكلمة لكم السيد الوزير.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد نبيل بنعبد الله وزير الإتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

سأبدأ في الواقع جوابي من حيث انتهى السيد المستشار لأقول أن تحرير الفضاء السمعي البصري الوطني ليس بحر حديث يطغى في الآونة الأخيرة وهو واقع ملموس تبلور اليوم خاصة بعد المصادقة على القانون 77/03 الذي يتعلق بالإتصال السمعي البصري وهو واقع يتبلور من خلال مختلف المبادراة كالتي نتخدها من خلال إحداث منتوجات وقنوات وهو واقع سيتبلور أكثر به خلال القنوات الخاصة والإيداعات الخاصة التي ستحدث وهو واقع سيتبلور أكثر بهخلال القنوات الخاصة والإيداعات الخاصة التي ستحدث وهو واقع يتبلور كذلك من خلال التحولات التي عرفتها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من خلال وضع دفاتر التحملات وعقد البرنامج كذلك الشأن بالنسبة للقناة الثانية لذلك لا يمكن إلا أن نؤكد على أن هدفنا في ذلك هو أن نوفر فعلا شروط التعددية وولوج الجامعة للقنوات العمومية المغربية ولكن كذلك القنوات الخاصة والإذاعات الخاصة التي ستحدث بذلك والهيأة العليا للإتصال السمعي البصري عليها أن تعمل على ضبط المعايير والقواعد التي ستؤسس ولوج هذه الفعاليات السياسية بإختلاف تلويناتها ومشاربها للوسائل السمعية البصرية كانت عمومية أو خاصة فلذلك ما يمكن أن نؤكده هو أن القانون صريح في هذا المجال وأننا نعمل باستمرار على احترام هذا القانون.

بالطبع اعتبار التجربة الديمقراطية ببلادنا القائمة أساسا على التعددية تمكنت وسائل الإعلام العمومية بحكم الممارسة من بلورة قواعد وضوابط موضوعية تحكم تعاملها مع مختلف المكونات السياسية بغض النظر عن انتمائها للأغلبية أو المعارضة وذلك على قدم المساواة والعدالة وتكافأ الفرص وحتى أكون عمليا أعتقد أن هذا الصباح كان هناك برنامج بالإذاعة الوطنية يتعلق بالنشاط البرلماني وكان هناك راي الأغلبية وراي المعارضة أي الرأي الآخر. أعتقد أن هناك إشهار أو إعلان يتم بثه الآن يعلن عن مشاركة زعيم المعارضة في برنامج مدته 52 دقيقة في القناة الأولى وذلك في إطار العمل العادي الذي تقوم به القنوات العمومية. فقط ربما هناك بعض الهفوات بعض الأخطاء نعترف بها ونحن على أتم الإستعداد لمعالجة هذه الخطاء لأننا نعرب عن انفتاحها على الجميع ونحن ملزمون بالقانون ولايمكن إلا أن يسود القانون في هذا التعامل وتأكدوا السيد المستشار سواء تعلق بتوجهكم السياسي والفكري بمختلف التوجيهات الموجودة في هذه القبة لأن هناك تساوي تام في التعامل قد تطرأ مجددا بعض الأخطاء وسنعمل من خلال المعايير التي ستضبط من قبل الهيأة العليا للإتصال السمعي البصري على أن تسود فعليا عناصر التعددية والمساواة في ولوج الجميع لوسائل العلام السمعية البصرية وإذا كانت هناك أخطاء فنحن نعتبر عن ذلك ولكنها أخطاء غير مقصودة ولا يمكن أن تدخل في توجه ممنهج كيف ما كان وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السي إدريس.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا للسيد الوزير المحترم على جوابه وهو كصحالي وكمسؤولة نعرف أنه من البيت وله دراية وا، هذه المسؤولية كيقسمها هو والمشرفين على القطاع لماذا؟ لأنه قد لا يحيط بما يجري. السيد الوزير أنا استدركتم هذا المشهد وغادي تستنتج ما نستنتجه وبكل تجرد وبكل موضوعية في إطار تنظيم المشهد السياسي المغربي وفي غطار وضع حد لتشرد الأحزاب التي تعرفها بلادنا وكما تعرفون أسس قطب سياسي ليبرالي اجتماعي يضم خمسة أحزاب الحزب الوطني الديمقراطي، الصلاح والتنمية حزب المواطنة والتنمية، حزب الشورى وقد أطلق على اتحاده التحالف الوطني وعقد اجتماع في مقر الحركة الديمقراطية الاجتماعية بحضور قادة التحالف الوطني بأنفسهم يوم 9 أبريل على الساعة العاشرة حيث كان تجمعا سياسيا وطنيا حضره جميع فعاليات الحزب من أطر وبرلمانيين أعضاء المكتب السياسي والمنسقين الإقليميين والجهويين والمرأة والشبيبة والطفولة وجمهور غفير من المناضلين والمناضلات ومر الإجتماع في جو التعبئة والتنظيم واستظهر الجميع التحديات التي تنتظر بلادنا من تنمية وتطور اقتصادي وما ينتظره المواطن من أحزاب وتاطير وتحسين وتعبئة وربح رهان المستقبل. لكن الغريب في ألمر السيد الوزير وهاذ الشيء اللي بغيت ندير عليه يدي أن القناتين المغربيتين اللتان يعتبران الوسيلة الوحيدة المرئية لإعلام المواطنين واخبارهم بالصوت والصورة بهذه الأنشطة السياسية التي حث عليها دستور المملكة واوصى بل أمر بها صاحب الجلالة. سجلنا غياب تغطية القناة الثانية وحنا عرفناها كذلك تقصير القناة الولى في هذا النشاط في النشرة الرئيسية المسائية بل اكتفت في تواني معدودات في النشرة الخيرة ألا يعتبر هذا تقصير؟ هذا ما اردت بسيطة وشكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

فقط أريد أن أؤكد بأن هناك عديد من الإتفاقيات الحاصلة وربما أن جميع الفرق وجميع التيارات السياسية وتعلمون ذلك وزهذه الإتفاقيات حاصلة أساسا مع التلفزة المغربية، مع الإذاعة والتلفزة المغربية التي عليها أن تعمل على تغطية كالة ألأنشطة السياسية وبقواعد ملموسة تعلمونها عندما يحضر الأمين العام أولا يحضر وكذلك الشأن بالنسبة

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

للنشاط البرلماني إذن القناة الأولى تغطي جميع هذه ألنشطة ويمكن أن أقول لكم [أن القناة الثانية فعلا تقوم بتغطية هذا النشاط دون ذلك وعلى حسب الإعتبارات التي تتخذها بشكل مستقل والأهم بالنسبة لنا هو أن القناة الأولى تقوم بهذا العمل ويمكن أن أؤكد لكم بأنه هناك أنشطة حكومية أساسية لا تعطيها القناة الثانية وهناك أنشطة كذلك كبيرة لعدد من أحزاب الأغلبية لا تعطيها القناة الثانية وربما سنعمل على مراجعة كل هذه التصورات في إطار النظام الجديد الذي سنعمل على وضعه لتنسيق مع الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري لأن القناة الثانية كذلك ملزمة بمهام المرفق العمومي وبالتالي عليها أن عليها أن تجتهد كذلك في تغطية النشاط السياسي لكن كذلك في تغطية النشاط البرلماني وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، باسمكم أشكر السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة على مساهمته في هذه الجلسة وننتقل الى قطاع الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، السؤال يتعلق بمستجدات عملية المغادرة الطوعية للمستشارين المحترمين السادة خليد العلمي لهوير، محمد المرس، محمد بورمان، عبد المالك افرياط، مصطفى الشطاطبي، محمد دعيدعة، محمد العشاب، أحمد الزايدي، عمر الادريسي، عمر اجمايلي، محمد لشكر، أحمد أحميس.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك الرباط :

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

نحن نطالب بارجاع هذا السؤال الى جلسة مقبلة وذلك لسبب عدم احترام الوقت حيث أنه كان هناك تجاوز الوقت بالنسبة لبعض الوزراء أو حتى بالنسبة لبعض المستشارين وايضا بسبب الارتباك الذي حصل في بداية الجلسة بحيث لم تبتدء الجلسة فيْ وقتها المعتاد وشكرا.

لأننا سنحرم من البث المباشر خاصة وأن مسألة المغادرة الطوعية هي موضوع الساعة وهناك العديد من التساؤلات التي نطرح حولها ولابد من الرأي أن يتابع ذلك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

طلب التأجيل يسمح به النظام الداخلي يؤجل هذا السؤال الى جلسة لاحقة الآن ننتقل الى السؤال الثاني، شروط المبارة بالمعاهد العليا للمستشارين المحترمين السادة عبد الكبير برقية، المكي زيزي، عبد الله خنوفة، عبد الحميد البوجادي، الهاشمي السموني عبد اللطيف اسطمبولي، الحبيب بن الطالب، ابراهيم بوزين، الكلمة لكم السيد المستشار عبد الكبير برقية.

المستشار السيد عبد الكبير برقية :

شكرا السيد الرئيس

أعتقد بأنه الوقت ديال البث التلفزيوني هو الآن، لا يجب أن نتقدم بالسؤال الى السيد الوزير، هناك رغبة للمواطن بأن يساير أعمال مجلس المستشارين، فطلبنا وهو تأجيل هذا السؤال الا أنه ما نلاحظه في كل مرة هذه هي المرة الثالثة نرى أن الوزارة لها مكانة بروتوكولية تأتي بعد جميع الوزارات ويمكن في الدورة المقبلة غادي تجي هذه الوزارة بعد الوزارات كاملين ونفس المشكل غادي يتطرح، طلبي السيد الرئيس وهو تقدير معالي الوزير واحتراما له لأنه جاء في المرة الأخيرة وماكانش البث التلفزيوني وغادي يجي للمرة الجاية وغادي يكون عدد الأسئلة كثيرة وماغاديش يكون البث التلفزيوني وكذلك غادي نبقاوا نأجلوا الأسئلة، طلبي على مستوى المكتب وهو تقديم الأسئلة المقدمة الى معالي الوزير وماشي نقول عدم احترام البروتوكول الحكومي أبدا وذلك نظرا لأهمية المواضيع التي اقترحت وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

طلب مسموح به في النظام الداخلي وسيؤجل مع العلم أن الارتباط بالسؤال الشفوي والبث الاعلامي هو اخبار وليس واجب وشكرا ونعتذر للسيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة بناء على طلب التأجيلات ننتقل الآن الى الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج تقاعد المهاجرين بفرنسا للمستشارين المحترمين السادة محمد السلامي، عبد السلام الودي، عادل المعطي، محمد هلال، محمد العقاوي، أحمد الكور، الميلودي عفوت الكلمة لكم.

السيد المستشار السي السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي :

ألتمس تأجيل هذا السؤال الى الجلسة الموالية لعدة أسباب كافية.

السيد رئيس الجلسة :

تأجيل مقبول، نعتذر للسيد الوزير

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

شكرا السيد الرئيس.

أو غادي نتكلم بكل أخوه مادام ماكانش بث تلفزي ، أنا غير كنبغي نقول بأنه الآن المرة الثالثة كيجيو السادة الوزراء للجواب عن أسئلة السادة الوزراء للجواب عن أسئلة السادة المستشارين المحترمين المراقبة ديال العمل الحكومي وبالتالي تعطل مسائل مرتبطة بتطبيق مقتضى وكتوقع ما يقع الآن وهو أنه كتوصل السادسة وما كيمكنش ليهم باش يجاوبوا السادة المستشارين بدون شك كانوا كينتضروا الأجوبة ديالهم منذ مدة وأنا كنتفهم كذلك أنه السادة المستشارين نظرا للقضايا المهمة اللي طرحنها في الأسئلة ديالهم كيبغيوا أن الرأي العام الوطني يطالع

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

على مضمون الأسئلة وكذلك مضمون الأجوبة الموقر حينما يبرمج الأسئلة وهو يراعي الوقت الذي تستغرقه مناقشة الأسئلة و 22 سؤالا اللي مبرمجة اليوم هو كانت ثلاثة ساعات ونصف كالية باش تدرس جميع الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال ولكن علاش مايمكنش تم الأجوبة على كل الأسئلة هذا واحد السؤال لابد أن نطرحه والجواب واضح أنه المجلس في كل جلسة وفي كل أسبوع تكون هناك قضايا غير مسجلة في جدول الأعمال اللي كتاخد وقت طويل على احساب الأسئلة اللي هي كتناول واحد المقتضى دستوري في اطارالمراقبة ديال العمل الحكومي وبالتالي تعطل مسائل مرتبطة بتطبيق مقتضيات دستورية لتناول قضايا لا تكون مسجلة في جدول الأعمال ولذلك ألتمس من المكتب الموقر ومن المجلس الموقر أنه في الجلسات المقبلة يتم مراعاة هاذ الظروف اللي هي كنعيشوها الآن للمرة الثالثة، لا تكرر وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير وكذلك نلتمس من الحكومة ومن وزير الاتصال أن يستعمل المجلس ثلاث ساعات المخصصة له لأن الجلسة عادة لاتبتدأ الا في الساعة الثالثة والنقل التلفزيوني يتوقف في الساعة السادسة بمعنى أن نصف ساعة لا تشتغل في هذ البث وكذلك نقدر شعور السيد الوزير في ضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية وليس هناك في النظام الداخلي فيما يتعلق بعمل المجلس ما يعرقل هذه المؤسسة شكرا وننتقل الآن الى الجلسة التشريعية الثانية.